

دولة المقاييسات في سوريا

كيف غير الصراع أسلوب ممارسة الدولة السورية للسلطة



المحتوى

٢	الملخص
٣	١ مقدمة
٥	٢ نشأة دولة الظل وتطورها في سوريا
١٤	٣ ظهور دولة المقايدات
١٧	٤ الأطراف الفاعلة الخارجية: التنافس الروسي الإيراني في سوريا
٢١	٥ المسار المستقبلي لدولة المقايدات
٢٤	٦ الخلاصة والتوصيات
٢٦	نبذة عن المؤلفتين
٢٧	شكر وتقدير

الملخص

- غير الصراع السوري وظائف المؤسسات الرئيسية التي قارس الدولة السورية من خلالها السيطرة، أي الأجهزة الأمنية والجيش، كما تغيرت قدرة هذه المؤسسات وفعاليتها. وقد حول هذا الواقع سوريا من «دولة ظل» يهيمن عليها الجهاز الأمني إلى «دولة مقاييس» يسيطر عليها المنتفعون المنحازون للنظام.
- أضعف صعود الرئيس بشار الأسد إلى السلطة نظام السيطرة الذي أنشأه والده الراحل حافظ الأسد، فقد كان النظام في السابق يعتمد على شبكة من سماسرة السلطة - داخل مؤسسات الدولة وخارجها- الذين كانوا يتنافسون مع بعضهم البعض لإظهار الولاء للنظام. واليوم، زاد الصراع السوري من ضعف النظام، إذ أصبح يعتمد اعتماداً متزايداً على المنتفعين والأطراف الفاعلة الخارجية، وتحديداً روسيا وإيران اللتين تسعين وراء مصالحهما الخاصة.
- تسبّب الصراع بشرذمة الجيش السوري وفساده أكثر من ذي قبل، وفقد الجهاز الأمني موقعه المركزي في القيادة. كما أدى ذلك أيضاً إلى ظهور الميليشيات الموالية للنظام، سواء السورية أو الأجنبية، التي تسعى جماعتها إلى تحقيق أجندها الخاصة. ومن غير المرجح أن تتوقف هذه الجماعات المسلحة عن النشاط بمجرد انتهاء النزاع، وستواصل ممارسة النفوذ طالما بقي النظام الحالي في السلطة. كذلك أفضى الصراع إلى ظهور المنتفعين في صفوف الجيش والأجهزة الأمنية والمليشيات، وكذلك المنتفعين المدنيين. ولدى جماعات المصالح هذه مصلحة في استمرار الصراع، في حين أن الدولة السورية تفتقر في الوقت نفسه إلى القدرة على كبح هذه الجماعات.
- لقد حولت روسيا وإيران النظام السوري إلى زبون، إذ تعلم روسيا على تشكيل مؤسسات الدولة السورية وفقاً لمصالحها الخاصة، في حين تغرس إيران نفوذها من خلال مؤسسات الدولة السورية ومن خارجها. كما حولت كل من روسيا وإيران سوريا إلى ساحة ملناستهما العسكرية والاقتصادية. وتفرض روسيا نفسها كسمسار السلطة الرئيسي في سوريا، بيد أنها غير قادرة على كبح جماح إيران بالكامل.
- تعني هذه العوامل مجتمعةً أن نظام بشار الأسد لا يمكن أن يكون شريكاً للمجتمع الدولي بشأن توفير السلام والاستقرار في سوريا. لذلك، يجب أن تبدأ أي خطة يقودها المجتمع الدولي لدعم إعادة الإعمار والاستقرار والقدرة على الصمود في سوريا انطلاقاً من عملية جنيف، من أجل ضمان عدم الاستيعاب غير المبرر لكل من روسيا ونظام الأسد ومنتفعيه.

١. مقدمة

جاءت تطورات الصراع السوري على مدى السنوات القليلة الماضية في صالح نظام بشار الأسد، إذ يُعزز النظام مكاسب عسكرية بينما تضعف جماعات المعارضة المختلفة، المسلحة منها والسياسية. وبالتالي مع ذلك، اكتسبت مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة غير الحكومية المتناحفة مع النظام، بما في ذلك الجماعات شبه العسكرية والملتقطون، نفوذاً في الصراع. وقد أفضى هذا الموقف إلى ظهور عدد من التفسيرات التي لا يعبر أي منها بصورة كاملة عن مدى تعقيد الديناميات على الأرض والعلاقات بين الأطراف الفاعلة المتنوعة، المحلية منها والخارجية.

فمن جهة، حدد بعض المحللين المعينين بالشأن السوري تفشت البلاد باعتباره السمة الرئيسية للنزاع، ووصف باحثون مثل ريموند هيبيوش سوريا اليوم بأنها دولة فاشلة، مشيرين إلى صعود الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (تنظيم الدولة) والتدخلات الخارجية، كسببين ونتيجتين في آن معاً لحالة فراغ موجودة في السلطة على الرغم من بقاء الأسد رئيساً. ومع أن هذه القراءات للصراع تشير إلى سلوك النظام كسبب للثورة السورية، إلا أنها تتحاشى إلى حد كبير إسناد جوانب فشل الدولة على وجه التحديد إلى النظام، وبينما القوى المحليون بعض المسؤولية على نظام الأسد، فقد وصفوا سوريا بأنها «دولة معطلة ومفترة ومنقسمة». وينتهد هذا الحكم من لحظة كيف أصبحت أجزاء مختلفة من سوريا تحت حكم كيانات متنافسة، بما في ذلك النظام نفسه، وتنظيم الدولة، والقوى الكردية والجماعات المسلحة المناهضة للنظام. وتترى هذه القراءات في النظام عاملًا واحدًا فقط من عوامل ضعف الدولة، وليس محركه الرئيسي.

أما وجهة النظر الأخرى، فيرى الباحثون من أصحابها أن الانتصارات العسكرية للأسد أدت إلى نشوء تصور في بعض الأوساط مفاده أنَّ النظام السوري «يكسب» الحرب. ورأى البعض في قدرة الأسد على الصمود دليلاً على أنَّ نموذج الدولة الذي أرساه والده الراحل حافظ الأسد هو في الواقع «مضاد للانقلاب». غير أنَّ هذا التصور يخلط بشكل غير مباشر بين النظام والدولة، وهو ينطوي على افتراض أنَّ الطريقة التي تمارس بها الدولة السلطة في سوريا، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها النظام، بقيت إلى حد كبير على ما كانت عليه قبل اندلاع النزاع في عام ٢٠١١، إلا أنَّ هذا التصور يغفل الجوانب المهمة لديناميات الصراع. فإذا كان الأسد ينتصر في الحرب عسكرياً مثلاً يبدو، فمرد هذا فقط إلى المساعدة التي قدمتها كل من روسيا وإيران للنظام، في حين أنَّ الضعف أصاب الركائز الرئيسية لسيطرة الدولة بصورة كبيرة.

في سياق هذه الروايات المتناقضة بشأن سلطة الدولة، تسعى هذه الورقة إلى معالجة الفجوة في تحليل الوضع في سوريا: فهي تستكشف كيف أثر الصراع على وظائف المؤسسات التي تسيطر من خلالها الدولة على سوريا، وعلى قدرة هذه المؤسسات وفعاليتها؛ وكيف غيرت الأعمال العدائية طبيعة ممارسة الدولة للسلطة. وبينما كانت البلاد تُسرّب سابقاً من خلال ما يمكن تسميته «دولة الظل»، التي كانت فيها المؤسسات المرتبطة ارتباطاً شكلياً بالحكم تابعةً للمنظومة الأممية ولشبكة مترتبة بها تضمُّ سماحة السلطة ومجموعات المصالح والمقرّبين، أصبحت صفة «دولة المقايات» اليوم هي التعبير الأفضل عن هذه الدولة. ويستند هذا التوصيف إلى التحليل الذي يرى أنَّ النظام كان يستولي على سوريا كدولة منذ ما قبل عام ٢٠١١، لكنَّ الوضع الآن يتعدى مسألة الاستيلاء على الدولة.

وتتجدر الإشارة في البداية إلى أنَّ تفوق النظام في الحرب لا يعني أنَّ الدولة ستكون قادرة على الحفاظ على السُّلُم والاستقرار بمجرد توقف الأعمال العدائية الرئيسية (على افتراض أنَّ النظام الحالي سيفيق في السلطة). وحتى لو نجت المؤسسات الرئيسية لإدارة الدولة من الصراع شكلياً، فقد تغيرت وظائف هذه المؤسسات وقدراتها وفعاليتها. وفي بعض الحالات، تكيفت هياكل هذه المؤسسات مع ظروف الصراع، كما انضمت إلى هذه المؤسسات، وأحياناً قوّتها، أطراف فاعلة جديدة دخلت المشهد الاقتصادي والأمني كأطراف متفرعةٍ من الصراع.

وتتأكد هذه النقطة من خلال مقارنة التجربة التاريخية، فمنذ سبعينيات القرن الماضي، عندما تولى حافظ الأسد السلطة، أصبحت الأذرع المرتبطة شكلياً بسلطة الدولة تابعةً لمنظومة أمنية ظلت تتوفر - على الأقل حتى وقت قريب - الألية الرئيسية للسيطرة الحقيقة. وبالمقارنة، يتمتع القضاء والجيش والشرطة والمؤسسات العامة الأخرى بسلطة محدودة نسبياً. إلا أنَّ مركبة دولة الظل في السياسة السورية أصبحت موضع تحدٍّ مضطرب منذ عام ٢٠١١، وأدى ظهور العناصر الانتهازية

^١ هيبيوش، ر. (٢٠١٦). «تفكيك الدولة في العراق وسوريا»، المجلد ٥٧، رقم ٤، ص. ٥٦-٨٥.

^٢ شيخ، س. (٢٠١٥). «سوريا بلد مفتَّ ومعطل»، مقابلة سلمان شيخ مع كاترينا مونتغمري، سوريا ديلي، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨) (<https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2015/01/06/salman-shaikh-syria-is-a-broken-fragmented-divided-state>).

^٣ كاله، س. هـ. غولدينبرغ، أي. وهرياس، ن. (٢٠١٧). «استراتيجية إنهاء الحرب الأهلية السورية»، مركز الأمن الأميركي الجديد، ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٧ (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

^٤ على سبيل المثال، انظر كارلن، م. (٢٠١٨). «النظام من الفوضى: بعد ٧ سنوات من الحرب، فاز الأسد في سوريا، ما هو التالي لواشنطن؟»، مهد بروكينغز، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ (<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/02/13/after-7-years-of-war-assad-has-won-in-syria-whats-next-for-washington>).

^٥ كوبينيان، ج. ت. (١٩٩١). «التحصين ضد الانقلاب: ممارسته وعواقبه في الشرق الأوسط»، الأمن الدولي، المجلد ٢٤، رقم ٢، ص. ١٣١-٦٥.

^٦ هايدمان (٢٠١٨)، أبعد من الهشاشة: سوريا وتحدي إعادة الإعمار في الدول الشرسة، واشنطن العاصمة: مهد بروكينغز، حزيران/يونيو ٢٠١٨ (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨) (https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf).

التي تربطها علاقه مقايات مع السلطات إلى جعل المنظومة الأمنية أقل سطوة، ما قلل من سيطرة الدولة المباشرة في سوريا. وفي الوقت نفسه، فإن سيطرة روسيا المتزايدة على البلاد، وجهود إيران في التأثير - سواء من خلال الدولة السورية أو خارجها - زادت من تأكيل السيادة السورية.

تستكشف هذه الورقة بواحد هذا التحول إلى «دولة المقايات» وдинامياته، وترى أن الصراع أضعف الدولة السورية الموحدة، كما تناقض كيف عطل الصراع وظائف مكونات مختلفة من مكونات الدولة وقدرات تلك المكونات وفاعليتها، مع التركيز بشكل خاص على التغييرات التي تؤثر على قوة الجهاز الأمني وتأثيره، كما ترى هذه الورقة أن من المهم لأي خطط لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع أن تفهم هذه الديناميات وتدرك كيف أعاد الصراع تشكيلها.

ومع اقتراب نظام الأسد من «النصر» العسكري على ما يبدو، بدأ صناع السياسة الغربيون في البحث عن طرق لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا. ^٦ عوامل عدة تُعَقِّد آفاق التسوية الدائمة، وتبين المؤلفات بهذا الخصوص أن التسويات السلمية التفاوضية أكثر نجاحاً في حل الحروب الأهلية حيث تكون السياسة والاقتصاد هما العاملان المحركان. وحينما يكون الصراع مدفوعاً بالعوامل المتعلقة بالهوية بالدرجة الأولى، فإن التسويات التفاوضية عادة ما تكون أقل فعالية. وعلاوة على ذلك، فإن الانتصارات العسكرية في الحروب الأهلية القائمة على الهوية غالباً ما تستتبع الإبادة الجماعية.^٧ وتمثل معضلة الاستقرار الأكثر أهمية، التي يطربها الصراع السوري، في أن هذا الصراع لا يندرج تحت أي من الفئتين بشكل ملائم. إذ لا يقتصر هذا الصراع على مجرد كونه أكثر من حرب أهلية - وبالتالي يمكن أن يكون نطاقه أوسع بكثير من أن تنسع له السردية التحليلية المشتركة - ولكنه يتعلّق أيضاً بالسياسة والهوية على حد سواء. وما يزيد الأمر تعقيداً أنَّ من غير المرجح للانتصار العسكري للنظام أن يكون انتصاراً مطلقاً، وهذا برمته يمثل تحديات فيما يتعلق بكيفية تعامل الغرب مع الصراع في ظل الظروف القائمة. غير أن السمات المميزة للصراع قد تتوفر في الوقت نفسه فرصة لحلول سياسية، وهو ما تستطلع هذه الورقة.

تولي السياسات اليوم اهتماماً كبيراً بالدور الذي تلعبه «مساومات النخبة» في تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار فيها، أي كيف تتنافس الأطراف الفاعلة المختلفة وتفاوض بشأن النفوذ. ويوضح هذا على سبيل المثال في تقرير نشرته مؤخراً وحدة تحقيق الاستقرار التابعة لوزارة الخارجية والكوندول في المملكة المتحدة، إذ يرى التقرير أنَّ من المهم تحديد أنماط تطور النخب والتأثيرات الإقليمية على تلك الأماكن، ومعرفة كيف يغير الصراع هيكل هذه النخب وعمليات تشكيلها. في الحال السورية، كان لهذه العوامل مجتمعًّا تأثير كبير على الدولة، وهو ما يتطلّب دراسة متأنية من قبل صناع السياسة الغربيين المهتمين بإراس الاستقرار في سوريا.^٨ ومع ذلك، فإن الاستيعاب البراغمي للفاعلين المرتبطين بالمقاييس ينطوي على مخاطر في حد ذاته، لذا يجب على صانعي السياسة الغربيين توخي الحذر من تكين المنتفعين من الحرب، سواء كانوا أطرافاً خارجية أو جهات تابعة للنظام أو جهات فاعلة غير حكومية.

تستند هذه الورقة إلى البحث الميداني الذي أُجري في سوريا والمقابلات التي أُجريت مع مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة - بما في ذلك الشخصيات المرتبطة بالنظام والجماعات المسلحة والمدنيين - في فترة ما بين بداية الصراع السوري وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقد استُكمِلَ البحث الميداني والمقابلات من قبل مصادر ثانوية، وحرصاً على سلامة المشاركين في المقابلات، حُجِّبَت هوياتهم جميعاً.

^٦ ليكليدر، ر. (١٩٩٥)، «عواقب التسويات التفاوضية في الحروب الأهلية، ١٩٩٣-١٩٤٥»، أميركان بوليتكال ساينس ريفيو، ٨٩ (٣)، ص. ٦٨١-٦٩٠.

^٧ وحدة الاستقرار (٢٠١٨)، «مساومات النخبة والصفقات السياسية»، وزارة الخارجية البريطانية والكوندول، حزيران/يونيو ٢٠١٨، <http://www.sclr.stabilisationunit.gov.uk/publications/elite-bargains-and-political-deals>.

^٨ آخر دخول في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨.

٢. نشأة دولة الظل وتطورها في سوريا

دوائر السلطة في عهد حافظ الأسد

لفهم التغيرات التي تطرأ على أساليب الدولة السورية وقدرتها على التحّكم اليوم، من المهم دراسة منشأً موجّه سلطة النظام الحالي. فمع وصول حافظ الأسد إلى السلطة في عام ١٩٧١، أنشأ هيكل دولة جديد قائماً على الأمان كان الولاء فيه أكثر أهمية من الأهلية أو الصالحيات الرسمية. وكانت «دولة الظل» هذه - التي أطلقت عليها هذه التسمية لأن أدوات السلطة الحقيقية كانت تعمل من وراء الكواليس - ناجحةً بما يكفي لإبقاء الرئيس في السلطة لمدة ٣٠ عاماً. ويقول جيمس ت. كوبيليفان، إن الغرض من موجّه دولة الظل هو جعل النظام «محضناً ضد الانقلاب». وعلى وجه التحديد، يسرد كوبيليفان ثلاث سماتٍ من سمات التحصين ضد الانقلاب في سوريا في عهد حافظ الأسد هي التالية:

- (١) الاستغلال المفید للولاءات العائلية والاثنية والدينية في إسناد المناصب الحساسة بالنسبة للانقلاب، وموازنة ذلك مع مشاركةً أوسع، ومعايير ولاء أقل تقييداً للنظام برمته؛ (٢) إنشاء قوة مسلحة موازية للجيش النظامي؛ (٣) تطوير العديد من وكالات الأمن الداخلي ذات الاختصاصات المتداخلة التي تراقب ولاء العسكريين بصورة مستمرة، كما تراقب بعضها البعض من خلال مسارات تواصل مستقلة مع القادة الأساسيين.^١

لم تكن المحاباة والمحسوبيّة أساسين فقط في تحديد من يحصل على ماذا في نظام الدولة، بل إنّ الأسد حافظ على سلطته من خلال ضمان تغلغل الموالين له في الدوائر التجارية والدينية والاجتماعية والقبلية.^٢ وهم يكثّفون هيكل السلطة الذي صممته سلسلة هرمي بسيط يمكن تمثيله بسهولة في مخطط تنظيمي، بل كان بمثابة مصفوفة معقدة من دوائر التأثير التي ترابط أحياناً وتتنافس في أحياناً أخرى.

ورث الأسد المقومات الأساسية للدولة من السنوات الأولى لحزب البعث بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠، وهي التي أصبحت تشكّل نظامه فيما بعد، ومن ثمّ بني الأسد وسائل القوة وفقاً للعوامل المحلية،^٣ وقد كان على دراية كبيرة بالطبقات العشائرية والطائفية والمناطقية والاجتماعية الاقتصادية في المجتمع السوري، واستخدم هذه المعرفة للتقسيم والغلبة، ليس فقط من خلال إشاعة الخوف في المجتمع، بل أيضاً بزرع الشكوك المتبادلة بين الفاعلين المتنافسين. ونتيجة لذلك، لم تحظّ أي مجموعةٍ من مجموعات المصلحة بالتفوق. إذ كانت كل واحدة من تلك المجموعات تراقب المجموعات الأخرى، وترفع التقارير عن أنشطتها إلى أعلى نقطة في هرم القيادة وهو الأسد نفسه.

وبتأمين سلطته الخاصة من خلال هذا النهج، زرع الأسد بذور المقايسة باعتبارها سمة من سمات الدولة السورية، وبعد أن وعد بإطاحة أوليغارشية ما بعد الاستعمار التي كانت تحكم البلاد، أنشأ «حركة التصحيحية» في عام ١٩٧٣ نقابات لتعزيز حقوق العمال (مثلاً نقابة الفلاحين ونقابة التجار). وقد لاقى ذلك استحسان العائلات البرجوازية التقليدية ومكّن من ظهور أثرياء جدد في آن معًا، وأصبح هؤلاء المهيّلون وغيرهم جزءاً من شبكة سلطة الأسد.

ظاهرياً، تضمّن هيكل الدولة في سوريا الركائز التموجية للحكومة التمثيلية التي قد يتوقع المرء أن يجدها في جمهورية تقوم على الانتخابات،^٤ إلا أن هذه المؤسسات كانت إلى حد كبير مجرد واجهات موجودة بالاسم فقط. وفي الواقع، كانت السيطرة الفعلية الوحيدة للدولة - على الأقل إلى أن غير الصراط الحالي المشهد - مُمارس بصورة أساسية من قبل نخبة حاكمة تحْرِضها أجهزة أمنية ممثّلة للسلطة. كانت الانتخابات الرئاسية مزورة على الدوام،^٥ وعكست مؤسسات الدولة والهيئات القضائية والبريطانية والسياسية والأجهزة الأمنية والجيش جميعها مظهراً خارجياً يكُونها هيئات مستقلة تعمل وتؤدي واجباتها بموجب القانون والدستور. إلا أن من شأن نظرة متقدّمة أن تكشف عن مدى الخلل القائم في الصورة.

من بين المؤسسات المذكورة أعلاه، كان الجهاز الأمني للدولة، ومن ورائه الجيش، الكيانين الرئيسيين اللذين ضمناً بناء منظومة السلطة آمنة ومتّسكة. وكان أسلوب حُكمِهما يقُوم على الوحشية وإشاعة الخوف بين السكان، وبصفة خاصة، تحكم الجهاز الأمني بوظائف جميع مؤسسات الدولة الأخرى.

^١ كوبيليفان (١٩٩٩) «التحصين ضد الانقلاب: ممارسته وعواقبه في الشرق الأوسط»، ص. ١٣٣، ص. ١٣٥-٦٥.

^٢ ويدين، ل. أوجه غموض الهمنة: السياسة والخطابة والرموز في سوريا المعاصرة. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.

^٣ بطاطو، ج. (١٩٩٩) فلاحو سوريا: أبناء وجوهائهم الريفين الأقل شأناً وسياستهم، برلينستون، نيوجرسى: مطبعة جامعة برلينستون.

^٤ عبود، س. (٢٠١٦) سوريا، كامبريدج: بوتي بيتس.

^٥ الإكونومست (٢٠١٤)، «فرّ من المسرح: انتخابات في سوريا»، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

وما يزال هيكل مؤسسات الدولة الذي بناه حافظ الأسد موجود حتى يومنا هذا، وهو يتتألف من أربع إدارات أمنية رئيسية هي: إدارة المخابرات العامة (أمن الدولة سابقاً)، وشعبة الأمن السياسي وشعبة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية. وتتبع إدارة المخابرات العامة وشعبة الأمن السياسي شكلياً لوزارة الداخلية (رغم أنها في الواقع أقوى منها): كذلك تتبع شعبة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية لوزارة الدفاع شكلياً فقط، وتتبع الوكالات الأربع شكلياً لمكتب الأمن الوطني لحزب البعث. بالإضافة إلى ذلك، لدى سوريا قوة شرطة عسكرية وقوة أمنية عسكرية وقوة أمن رئاسية. وكل إدارة من الإدارات الأمنية رئيس ينسق على نحو وثيق مع رئيس البلاد، كما أن لكل إدارة رئيسية عدة فروع، وهذه الفروع مفاز أمنية تتركز حول المدن والبلدات والقرى. ويحدد الرئيس دور كل إدارة من الإدارات الأمنية، ونادراً ما تتدخل أدوار هذه الإدارات، إلا أنها غالباً ما تكون في تناقض مع بعضها البعض.

الجدول 1: الأجهزة الأمنية الرئيسية في سوريا

الادارة	الفرع	التابع
مكتب الأمن الوطني لحزب البعث	-	مدني
إدارة المخابرات العامة	الفرع الداخلي الأمن الخارجي مكافحة التجسس	مدنية
شعبة الأمن السياسي	الأحزاب السياسية الطلاب وأنشطتهم المراقبة والمتابعة المدينة	مدنية
شعبة المخابرات العسكرية	فلسطين سرية المداهمة والاقتحام التحقيق العسكري المخابرات العسكرية في لبنان	عسكرية
إدارة المخابرات الجوية	-	عسكرية
الشرطة العسكرية	-	عسكرية
الأمن العسكري	-	عسكري
الأمن الرئاسي	-	-

المصدر: كوبنيلفان، ج. ت. (١٩٩١)، «التحصين ضد الانقلاب: ممارسته وعواقبه في الشرق الأوسط»، ص ٦٥-١٣١.

وفقاً للتصور الذي وضعه حافظ الأسد في الأصل، صُممَ هيكل السلطة هذا ليس فقط لترافق الأجهزة الأمنية الشارع، بل أيضاً لترافق بعضها البعض بهدف الإبقاء على ميزان القوة في يد الرئيس. لذلك، إذا حصلت إحدى الإدارات أو الفروع على سلطة أكثر من أخرى، يمكن للرئيس حينئذ أن يتدخل بتغيير رئيس تلك الإدارة أو بتغيير أدوار رؤساء الإدارات.

وتتألف سلسلة القيادة في هذه المؤسسات من الموالين المختارين بعناية (على سبيل المثال، بقي وزير الدفاع مصطفى طلاس، وهو سني، في السلطة مدة ثلاثة عقود). ومع ذلك فإن الأجهزة الأمنية كانت دائماً تحت سيطرة العلوين - طائفية الأقلية التي ينحدر منها آل الأسد - إلى جانب إشراك بعض الشخصيات من الأقليات الأخرى. ويعزل عن المناصب العليا الحساسة، كانت التعيينات في أجهزة الأمن والجيش تعتمد عموماً على المسؤولية والمحاباة والعلاقات الأسرية، وليس على القدرة والكفاءة المهنية. ومنحت الامتيازات أيضاً على أساس الانتفاء إلى الأقليات المفضلة (العلويون قبل أي أحد)، وليس وفقاً للتوجه الأيديولوجي، وهو ما أدى إلى إنشاء نظام كانت فيه الرغبة في الحفاظ على المناصب والمكتسبات هي المحفز الأساسي للحاصلين على الامتيازات.

وفقاً للتصور الذي وضعه حافظ الأسد في الأصل، صُممَ هيكل السلطة هذا ليس لترافق الأجهزة الأمنية الشارع فقط، بل أيضاً لترافق بعضها البعض بهدف الإبقاء على ميزان القوة بين يدي الرئيس.

وفي حين أن التعددية السياسية الرمزية كانت موجودة في هيئة أحزاب مثل الحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب الودوديين الاشتراكيين، وحزب العمل الشيوعي، وغيرها، كانت القوة السياسية المهيمنة منذ عام ١٩٧١ هي حزب البعث العربي الاشتراكي. ومنحت السلطة والامتيازات للموظفين المعتمدين والمدعومين من جهاز الأمن، وبالتالي، على الرغم من أن البلاد ستخوض العمليات الديمقراطيَّة وتجرِي الانتخابات الحزبية والبرلمانية، إلا أن أي شخص يخوض الانتخابات، سواء على المستوى الحزبي أو البريطاني، سيتعين عليه الخضوع للتحرّي من طرف أمن الدولة.

طبقت هذه العملية في جميع النقابات في البلاد، مثل نقابات الأطباء والمدرسين والفنانين واللهاين والمهندسين واللهاين وغيرها، وكانت عمليات التحرّي تجري خلف الأبواب الموصدة، وكان جهاز الدولة الأمني يسيطر على جميع جوانب المجتمع تقريباً، وكان أي نشاط يحتاج إلى تصريح أمني في مرحلة ما، حتى وإن كان حفل زفاف سيُنظم في مكان عام. إلا أن هذه العملية لم تكن طائفية بحتة، أي أنها لم تستند فقط إلى محايدة العلويين في المؤسسات الحكومية، بل كانت تستند أيضاً إلى الولاء والتأثير على الأرض. فقد منح بعض رجال الأعمال من السنة والمسحيين امتيازات في مناطق مختلفة من البلاد من أجل الحفاظ على التوازن بين المصالح المتنافسة.^{١٤} لقد استند الأسد الألب إلى دراسته العميقه للمجتمع السوري في بناء هيكل السلطة وفقاً للعوامل المحلية.^{١٥} وعلى سبيل المثال، أمكن تكيف نموذج السلطة المطبق في دمشق لتطبيقه في محافظات أخرى مثل حلب أو اللاذقية من خلال إسناد وظائف سياسية وبروغرافية معينة إلى أبناء تلك المحافظات. وعلى المثال نفسه، وزعت السلطة بطريقة معينة في ضواحي دمشق، فيما اختلفت طريقة هذا التوزيع في المدينة نفسها.

وفي الواقع، أنشأت القيادة خريطة للمكونات الاجتماعية ورصفتها ورآببتها لضمان الولاء في كل مستوى من المستويات. لقد تمكّن الأسد من اختراق البنية الاجتماعية وإضعافها من خلال بناء تحالفات انتقائية مع أوساط الأعمال التجارية لأغراض معينة، ومع الأوساط الدينية أو القبلية لأغراض أخرى.^{١٦} وغالباً ما كان الإهمال الاقتصادي للمحافظات والمناطق الطرفية يعني أنه كلما كانت المحافظة بعيدة عن القيادة المركزية في دمشق، كان امتيازها أقل فيما يتعلق بتوفير الخدمات لسكانها. ولكن سلسلة القيادة ضمّمت دائماً كي تتناسب التركيبة المحلية مع ضمان الإبقاء على فاعلية شبكة الولاء. وعلى سبيل المثال، مورست السلطة في المحافظات البعيدة والمناطق الريفية من خلال الشبكات القبلية والبطيرية، أما في المدن والمحافظات الرئيسية، ولا سيما المدن الصناعية مثل حلب والعاصمة دمشق، فكانت السيطرة تجري من خلال الشبكات الاجتماعية والتجارية والدينية.

تبينت دوائر السلطة من ناحية الحجم والنفوذ، وأحياناً ما كانت جماعات المصالح تتحالل لتشكيل مجموعات أكبر قد تسعى بدورها إلى تعزيز موقعها عن طريق الاتصال مع دوائر أكثر قوة، غير أنها ظلت طوال الوقت تحت مراقبة القيادة العليا، وفي حال نمت دائرة أو كان ما أكثر مما سمح به النظام، فعادةً ما كانت التحالفات تُسحب من حولها. وبهذا النحو، يمكن تفكير التهديدات المفترضة لهيمنة نظام الأسد بأقل قدر من الاضطراب في إدارة الدولة: إذ يُصار إلى ملء الفراغ على وجه السرعة بواسطة دائرة أو كيان جديدين، وتواصل الشبكة الكاملة عملها. وكانت قاعدة اللعبة هي التالية: خطأ واحد كفيل بإخراجك منها. واعتمد تفيف هذه القاعدة على الحفاظ على سلسلة القيادة والاستفادة من جزء محدد من الهيكل، عادةً ما ينتمي إليه كل طرف من الأطراف الفاعلة. ومنحت الأقليات - بوجود العلوين في قمة السلسلة - فرصةً للارتفاع في هذا النظام أكثر من الأغلبية السنّية.^{١٧}

أما في الأوساط الدينية، فلم تكن السلطة تستند إلى ما يتوافق مع المرجعية الدينية (على سبيل المثال، لا يوجد في سوريا ما يعادل الأزهر في مصر). وبدلاً من ذلك، كانت السلطة الدينية تُمنح من خلال موافقة الأجهزة الأمنية على شخصيات دينية لرئاسة المساجد والمدارس الدينية وذلك على أساس أن الدعاة سيُظهرون الولاء للدولة ولن ينشروا الرسائل التي قد تُعرض نظام السلطة بمُجمله إلى الخطير. وعلى الرغم من قمعه الإخوان المسلمين في أعقاب مذبحة حماة في عام ١٩٨٢، أعطى الأسد إذن لبناء مئات المساجد والمدارس الدينية في جميع أنحاء البلاد، وكانت جميعها خاضعة لسيطرة الأجهزة الأمنية،^{١٨} كما قُوِّض الجهاز الأمني منصب المفتي الكبير وصناديق الأوقاف الدينية.

اعتمدت شخصيات وعائلات بارزة مرتبطة بالأسد على «الشبيحة»، وهو مجموعات من البلطجية مُمارِسُ أعمال التخويف والابتزاز وغيرها من الأنشطة غير القانونية للمحافظة على سلطاتهم وتوسيعها، حتى مع بقاء السلطة المطلقة في أيدي الأسد ومارستها من خلال دولة الظل.^{١٩} وبينما عكست مؤسسات الدولة مظهراً خارجياً يوحى بأنها فاعلة في سوريا، كانت دولة الظل في الواقع تسحب البساط إلى طرف الأسد.

^{١٤} هينبوش، ر. (٢٠٠١)، سوريا: ثورة من الأعلى، نيويورك: روتليج.

^{١٥} كولنليغان (١٩٩٩) «التحصين ضد الانقلاب: ممارسة وعواقبه في الشرق الأوسط».

^{١٦} بيريس، ف. (١٩٩٧)، الاقتصاد السياسي في سوريا في عهد الأسد، لندن: آي. ب. توريس.

^{١٧} قان دان، ن. (١٩٧٩)، الصراحت على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشارية في السياسة، ١٩٧٨-١٩٦١، نيويورك: سانت مارتن برينس.

^{١٨} ليغير، ر. (٢٠١٣)، رماد حمام: جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

^{١٩} الوراق، س. (٢٠١٣). «الشبيحة في سوريا: من المافيا إلى الميليشيا»، السفير العربي، ٢، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الشبيحة في سوريا - في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (<http://assafirarabi.com/ar/3312/2013/01/02/>). آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

دولة الظل في عهد بشار الأسد قبل ٢٠١١: الاستمرار وبذور الضعف

استمرت دولة الظل في السيطرة على سوريا عندما خلف بشار الأسد والده حافظ الأسد في عام ٢٠٠٠، واحتفظ الرئيس الجديد بهيكل السلطة الذي أنشأه والده. ومع بداية عهد بشار الأسد، أشاع طبيب العيون الشاب المتعلّم في الغرب بعض الأمل في التحرير والإصلاح السياسي والاجتماعي. وأدخلت الإنترنت، وأصبحت الهواتف المحمولة متوفّرة، وبدأ ظهور أشكال سطحية أخرى من الحداثة، إلا أن عدم تسامح الدولة الكامن إزاء المعارضه لم يتغيّر. وفي عام ٢٠٠٠، بدأ ربيع دمشق من خلال اجتماع بعض شخصيات المعارضه ومناقشة قضايا الشأن العام بعيداً عن الأماكن الخاضعة لسيطرة الدولة والمصرّ بها. وسارت الأمور دون تحدٍ من قبل الدولة، ولكن في إثر اطّلاع السلطات على محاضرة تتقدّم الاحتكارات التجارية ورسالة بريد إلكتروني تتعقّل على رسم كاريكاتيري يسخر من الأسد، حُكم على الشخصين المسؤولين عن تلك التعليقات - وهما علوي ومسحي - بأحكامٍ مطولة بالسجن. وفي وقت لاحق، اعتُقل أعضاء بارزون في حركة ربيع دمشق، ومن بينهم من مكث في السجن لعدة سنوات.^{٢٠}

وعلى الرغم من تشابه الغرائز الاستبدادية، إلا أن مقاربة بشار الأسد تختلف عن مقاربة والده من ناحية أساسية واحدة هي افتقاره إلى الاستمرارية. فقد أبقى حافظ الأسد على قادة مُفضّلين في دوائر السلطة التي تخضّهم لفترات طويلة، وهو ما ضمن حصولهم على المعرفة والخبرة والامتيازات، كما سمح أيضاً باتخاذ القرارات الالامركية إلى حد ما، إذ أعطى قدرًا من السلطة ملن وثق بهم من الأشخاص المحظوظين به، لكن مع مراقبته الحثيثة لهم بالطبع. وعلى النقيض من ذلك، عمد بشار الأسد إلى نقل الأشخاص داخل وخارج شبكة سلطته في كثير من الأحيان لدرجة أنه تسبّب في إحداث اضطراب تراكمي في النظام.^{٢١} ووفقاً لما أشارت إليه شخصية معارضه رئيسية في تعليق حول ضعف بشار الأسد وقلة خبرته مقارنة بوالده، أصبحت سوريا تحت حكم ابن دكتاتورية بدون دكتاتور.^{٢٢} وفي حين لم يغيّر هذا دولة الظل بنحوٍ جذري، فقد كان يعني أن منظومة «التحصين ضد الانقلاب» لم تعد مرنةً مثلما كانت من قبل.

أراد بشار الأسد إدخال فريقه الخاص وضخ دماء جديدة في النظام، لكنه لم يثق بهم بدرجة كافية لتوفير الدعم الذي يحتاجونه ليكونوا فاعلين. وأبدل الرئيس الجديد بعض الوجوه في الحرس القديم بموظفيه جدد، وانتقل من نظام سيطرة والده الالامركي إلى عملية مركبة لاتخاذ القرارات تعتمد عليه وحده. كما أتى بشار بأفرادٍ من أسرته وكذلك أفراد أصغر سنًا من الأجهزة الأمنية والجيش لتشكيل دائرة قريبة من حوله. وكان من بين هذه الشخصيات خاله محمد مخلوف وابيه رامي (المسؤول عن إدارة شؤون الأسرة التجارية) وحافظ (رئيس إحدى الأجهزة الأمنية للدولة). وعلى الرغم من موقعهم المتميّز في دائرة الداخلية، إلا أن القرار النهائي كان دائمًا في يد بشار نفسه.

كان هناك تغيير آخر يتمثل في تركيز الرئيس على التحرير الاقتصادي (البلة)، الذي زاد من حالة عدم المساواة بين المحظوظ والمُلوك وخلق فرقةً لأصحاب الامتيازات على حساب الفقراء. وعلى الرغم من انتشار الرخاء على نطاقٍ أوسع في جميع أنحاء المجتمع، إلا أن المكاسب بقيت مقتصرة على الدائرة الداخلية للرئيس والأشخاص المرتبطين بها.^{٢٣} وبرز ابن الأسد رامي مخلوف بكونه الوجه الجديد للتحديث الاقتصادي في الألفية الجديدة، مع بعض الامتيازات الممنوحة أيضًا للأشخاص المرتبطين به، مثل محمد حمشو، وهو سني من دمشق وعضو في الجيل الجديد من رجال الأعمال الشباب في سوريا. وباختصار، صُممَت عملية «التحديث» التي أدخلتها الأسد لتناسب فئة معينة من المجتمع. لقد اقتصر الأمر على تقديم صورة للتغيير والحداثة بدلاً من إدخال إصلاح حقيقي في حد ذاته.^{٢٤}

كان هذا الوضع يتناقض بشكل واضح مع ممارسة المحسوبية في أيام الأسد الأب. ففي عهد حافظ الأسد، بقيت البرجوازية السنّية في دمشق تتمتع ببعض الامتيازات الحقيقة على الرغم من كونها خاضعة لسيطرة نظام قسريٍ الطابع. ومنحت التفضيلات للأعضاء هذه المجموعة على أساس أنهما إذا أظهرا الولاء ودفعوا المستحقات المترتبة عليهم فإن أعمالهم ستكون في مأمن. وباختصار، كان الأمر بمثابة نظام هاتِ وخذ استواعَ المصالح خارج الدائرة المباشرة للنظام. ومع ذلك، حاولوا وصل بشار الأسد إلى السلطة، أعيد تشكيل شبكات المحسوبية الحالية بصورة جزئية، إذ إن الامتيازات التي ظلت ممنوحة لفترة طويلة لمجموعات مختارة ذهبت الآن إلى أعضاء من النخبة التي أنشئت حديثاً كواجهاتٍ تعمل لصالح النظام. وقد تسبّب هذا التحول بخلل كبير في الوضع الاقتصادي القائم، وخسرت العديد من القضايا أمام المحاكم، وأغلقت شركات واستولى على أخرى مجرد أن مالكيها رفضوا إعطاء نسبة كبيرة من أصولهم أو أرباحهم لرامي مخلوف.^{٢٥}

ومن جملة التغييرات التي طرأت على الدولة السورية، تبيّن أن التغييرات التي طالت الأجهزة الأمنية كانت الأشد تأثيراً. وعلى الرغم من أن الرئيس الجديد لم يطهر النظام بالكامل، إلا أن عزّل بعض أعضاء الحرس القديم الذين كانوا يحّمّون مصالح والده^{٢٦} أضعفَ فعالية النظام. وفي بعض الحالات، كان المعينون الجدد قليلي الخبرة في إدارة الأمور مثلما كانت تدار في السابق، ونادرًا ما كانوا يحتفظون بمناصبهم لفترة كافية لتحقيق أجندة النظام. مع ذلك، استمرت الأجهزة الأمنية في العمل

^{٢٠} هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٩)، «ربيع دمشق المنسى»، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨). <https://www.hrw.org/news/2009/02/23/forgotten-damascus-spring>

^{٢١} ليبريت، ف. ل. (٢٠٠٥)، وراثة سوريا: محاكمة بشار بالنار، وانشطّن العاصمة: مؤسسة بروكينجز.

^{٢٢} مقابلة مع أحد المؤلفين، إسطنبول، ربيع ٢٠١٧.

^{٢٣} حداد، ب. (٢٠١٢)، شبكات الأعمال في سوريا: الاقتصاد السياسي لقدرة الاستبداد على الصمود، ستانفورد، كاليفورنيا: منشورات جامعة ستانفورد.

^{٢٤} كوك، م. (٢٠١٢)، الرقص في دمشق: الإبداع والقدرة على الصمود والثورة السورية، لندن: روتليدج.

^{٢٥} هولز والخالدي، س. (٢٠١٢)، «رجل أعمال السوري هدف للكراهية ضد الأسد»، رووتليز، ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢ (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨). <https://www.reuters.com/article/us-syria-crisis-assad-moneyman/syria-money-man-is-target-of-anti-assad-hatred-idUSBRE86H00N20120718>

^{٢٦} إيل، ز. (٢٠٠٧)، قيادة سوريا: بشار الأسد والسنوات الأولى في السلطة، لندن: آي. ب. توريس.

كآليات مهمة لسيطرة الدولة وظلت أقوى من الجيش أو وزارة الداخلية، ومع أن دولة الظل حافظت على وجودها من الخارج، إلا أن الأسد ابن زرع بذور الضعف فيها، ومع اندلاع الصراع السوري في عام ٢٠١١ وما تلاه، سيكتشف مدى تعرّض النظام للخطر بشكل جذري.

أدى تعاطي الأسد مع السياق الإقليمي إلى تقويض دولة الظل من خلال الإضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وكان الأسد عارض غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. بعد ذلك، أتّهم النظام السوري بعلاقته باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى سحب سفيرها من دمشق في عام ٢٠٠٥. وفي وقت لاحق خرج الأسد لفترة قصيرة من حالة العزلة في موز يوليو ٢٠٠٨ بعد أن دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى باريس في محاولة لاستعادة قدرٍ من الاحترام الدبلوماسي لسوريا. ومع ذلك فإن إعادة تأهيل بشار الأسد في أعين المجتمع الدولي توقفت بسبب ردّ النظام المتصلب على اندلاع الانتفاضة السورية.

أبقوها داخل الأسرة: سيطرة الدولة عند اندلاع الانتفاضة السورية

كان للربيع العربي تأثير كبير على دولة الظل في سوريا، إذ كان السوريون يراقبون عن كثب الأحداث الجارية في تونس وليبيا ومصر واليمن، وراحوا يناقشون ما سيحدث في الداخل. وفي وقت مبكر خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة، بدا الأسد متقبلاً نسبياً للنقد الشعبي، فقد فتح قنوات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي كانت مقيدة وقتئذ، ووعد بالإفراج عن السجناء السياسيين وكتابة دستور جديد. ورأى البعض في هذه الإجراءات والبيانات طيّاً في أن بإمكان سوريا تفادي الأضطرابات التي اندلعت في أماكن أخرى من المنطقة.

لكن على الرغم من تصريح الأسد المعلن بأن سوريا كانت «مختلفة» عن الدول العربية الأخرى التي تعاني من الأضطرابات، إلا أن الاحتجاجات وقعت.^٧ وكان رد الأسد على الاحتجاجات في مدينة درعا، حيث اندلعت الانتفاضة، أن أمر جيشه بتطويق المدينة وإرسال عناصر من الأجهزة الأمنية لإطلاق النار على المتظاهرين. ومع تزايد أعداد القتلى المدنيين في درعا، تبيّن أعضاء الحلقة الداخلية للأسد وبعض مستشاريه موقفاً متشددًا يدعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الصارمة وضرورة معاقبة أي شخص يقترح المصالحة. وبينما حاول عدد قليل من المدافعين عن اتباع نهج أكثر ليونةً إيجاد حل وسط وتهيئة الشارع، كان من الواضح في غضون أسبوعين لأي معسّر سيكون القول الفصل.

أُدبرت حملة القمع من مكتب الرئيس، وقاد الأسد نفسه العملية، وكان محمد ورامي مخلوف يشرفان على ما لا يقل عن ٥٠٠ من الأفراد العسكريين والأمنيين. كذلك كان محمد ديب دعيول، المعروف باسم أبو سليم، مسؤولاً عن مكتب الرئيس وأجرى اتصالات مع أفراد من الجيش والأمن وتلقى أوامره مباشرة من الرئيس. وأدار وزير الشؤون الرئاسية، منصور عزام، شبكة أخرى تضم ما يصل إلى ١٥٠٠ شخص موزعين بين مختلف المؤسسات الحكومية. كما أشرف الأسد وشقيقه ماهر الأسد (قائد كل من الفرقة الرابعة المدرعة والحرس الجمهوري) على العمليات الوحشية للجيش، التي تطورت مع تقدم الصراع إلى تكتيكات مثل القصف بالبراميل على مناطق المعارضة.

الجدول ٢: القوات البرية الرئيسية للجيش السوري

الفيالق	الفرق	الألوية	الحرس الجمهوري
<ul style="list-style-type: none"> الفيلق الأول: قيادته في دمشق الفيلق الثاني: قيادته في الزيدياني الفيلق الثالث: قيادته في حلب الفيلق الرابع (تأسس عام ٢٠١٥): قيادته في حماة الفيلق الخامس (تأسس عام ٢٠١٧): قيادته في دمشق 	<p>١٤ فرقة (مدرعة، ميكانيكية)</p>	<p>أكثر من ٤٠ لواء</p>	

المصدر: استناداً إلى معلومات من هوليداي، ج. (٢٠١٣). الجيش السوري: التأثيرة العقائدية للمعركة، معهد دراسة الحرب، نُشر في شباط/فبراير ٢٠١٣ وتحديثه في عام ٢٠١٨، <http://www.understandingwar.org/sites/default/files/SyrianArmy-DocOOB.pdf>

^٧ وول ستريت جورنال (٢٠١١)، « مقابلة مع الرئيس السوري بشار الأسد»، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، <https://www.wsj.com/articles/SB10001424052748703833204576114712441122894>.

أجرى رامي مخلوف مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز في أيار/مايو ٢٠١١، ما كان يعني أن عائلة الأسد والنخبة الحاكمة قد أصبحت أقرب إلى بعضها البعض بسبب الصراع. وألمح مخلوف إلى أن عملية صنع القرار السياسي كانت عملية «مشتركة»، رغم أنه أقر بأن القول الفصل ما يزال في يد الأسد. وأضاف مخلوف: «كأشخاص، يعلم كل واحد منّا أنه لا يمكننا الاستمرار دون البقاء متحدين».٢٨ وفي الواقع، ما تزال يد الجهاز الأمني طليقةً إلى حد كبير وتحت إشراف الرئيس. مع ذلك، فإن هذا الترتيب - الموروث من عهد حافظ الأسد - لم يخضع للاختبار من خلال الظروف السياسية والاجتماعية التي واجهت ابنه. وعلى غرار ما فعله والده في قمع أي حركة منظمة ضده، سعى بشار الأسد إلى الاعتماد على المنافسة بين الأجهزة الأمنية للتعامل مع الانتفاضة التي كان يواجهها، وكان مقياس نجاحه هو عدد المظاهرات التي تجري، فإذا لم يقُم أحد الأجهزة الأمنية بأخذ المظاهرات، فسوف تُسلم قيادة الحملة إلى آخر.

ومع تصاعد النزاع وانتشاره في جميع أنحاء البلاد، ازداد عدد الأطراف الفاعلة المختلفة وأصبحت في الصدارة. وكذا نجد على مملوك، رئيس إدارة المخابرات العامة، هو المسؤول في وقتٍ ما، لنجد أن جميل حسن، رئيس مديرية المخابرات الجوية المركبة، سيكون هو المسؤول في اليوم التالي. أمّا أعضاء الحرس القديم الذين لم يُظهرُوا الطاعة الكاملة للنظام فكانوا متبنّون أو فقهوا امتناعهم، ومن بينهم علي حبيب، الذي أُقيل من منصب وزير الدفاع في آب/أغسطس ٢٠١١، وفي الوقت نفسه، أُعيدَ تعيين بعض المتقاعدين من الحرس القديم، مثل علي دوبا، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية، وبهجهت سليمان، سفير سوريا السابق في الأردن، كمستشارين.٢٩

وعلى الرغم من كل الجهود التي تُبذل، لم يتمكن الجهاز الأمني من إيقاف المظاهرات، إذ أثبتت موجة دولة الظل الذي ورثه بشار الأسد وعدّله أنه أقل فاعلية بكثير مما كان عليه قبل عام ٢٠١١، وبدأ ضباط الجيش بالانشقاق إلى صفوف المعارضة، وأسسوا ما أصبح يعرف باسم الجيش السوري الحر الذي سيضم لاحقاً مدنيين سابقين أخذوا بحمل السلاح. وكان التأثير على القوات الحكومية كبيراً، فعلى الرغم من أن استمرار وجود صُناع القرار الرئيسيين قد ضمن عدم انهيار الجيش٣٠ إلا أن الجيش أصيب بالضعف من جراء خسارة أفراده.

اضحلال القدرة الأمنية والعسكرية لدولة الظل

ازداد تفتّت الجيش السوري مع اندلاع النزاع وفقدَ الجهاز الأمني قدرته في الحفاظ على مركزية القيادة. ونتيجة لذلك، أصبحت دولة الظل التي مكّنت حافظ الأسد من ممارسة السلطة والحفاظ عليها أقل فاعلية. وما تزال عواقب هذا الواقع ملموسة حتى مع دخول النزاع مرحلةً أحدثٍ يتمتع فيها النظام من جديد بالتفوّق العسكري. كانت القدرة القتالية للجيش السوري ضعيفة بالفعل منذ ما قبل عام ٢٠١١،٣١ إذ تعاني صفوفها من الفساد والمحسوبيّة،٣٢ وقد تلاشت هذه القدرة إلى حد كبير منذ بداية الصراع. وعلاوة على ذلك، يجب على قوات النظام اليوم أن تتصدى لآثار التراجعات الأخيرة في قدراتها،٣٣ التي تُعزى في بعض منها إلى الانشقاقات والخسائر في المعارك، مثلما تُعزى أيضاً إلى الأعداد الكبيرة من الجنود الذين رفضوا القتال (والذين أُعدموا في العديد من هذه الحالات).٣٤

يحاول الجيش زيادة عدد أفراده، وقد رفع الحد الأقصى لسن التجنيد الإجباري إلى ٤٢ عاماً، وهو يقوم بالتجنيد الإجباري.٣٥ وبينما استعادت القوات الحكومية المناطق التي يسيطر عليها الثوار، استخدم النظام ما أسماه «اتفاقات المصالحة» لتجنيد أشخاص في الفيلق الرابع أو الخامس الذي أنشأته روسيا لتعزيز قدرة الجيش. وفي الواقع، فإن «الاتفاقيات» هي اتفاقيات بالإكراه، إذ يستخدم النظام تكتيكات الحصار لتجويع السكان حتى الاستسلام، وأحياناً ما كان يقتضي الأحياء أو يستخدم

^{٢٨} شديد، أ. (٢٠١١). «النخبة السورية ستحارب الاحتجاجات حتى النهاية»، نيويورك تايمز، ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. (آخر دخول في ٢٩/٥/٢٠١٨). وفي المقابلة نفسها قال مخلوف: «إذا أخذتم استقرار هنا، فلن يكون هناك استقرار في إسرائيل». في ذلك الوقت، رفض الكثيرون خارج سوريا تعليقاته ورأوا أنها مجرد تجّريح، لكن كلّماته أثبتت صحتها بعد مئات سنوات تقريباً من الصراع. إذ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هذا العام أن إسرائيل ليست لديها مشكلة معبقاء الأسد في السلطة واستعادة السيطرة على كامل سوريا. وفي نفس الشّهر الذي أُجرى فيه مقابلة مع نبوزيورك تايمز في عام ٢٠١١، أُدرج اسمه في قائمة العقوبات الأوروبية لدوره في تقويض عقد النظام ضد المظاهرين.

^{٢٩} أضف، على ديواني إلى قائمة العقوبات الأوروبية في عام ٢٠١١ مع ذكر الملاحظة التالية بشأنه: «مسؤول عن عمليات القتل في حماة في عام ١٩٨٠، وقد أُعيد إلى دمشق كمستشار خاص للرئيس بشار الأسد». انظر الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (٢٠١٢). «الائحة المجلس (الاتحاد الأوروبي) رقم ٢٠١٢/٣٦ بشأن التدابير التقييدية في ضوء الوضع في سوريا وإلغاء الالتحاق (الاتحاد الأوروبي) رقم ٢٠١٢/٤٤٢، ص ١٥، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢»، رقم ٢٠١٢/٤٤٢، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. (آخر دخول في ٦/١٠/٢٠١٨). <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2012:016:0001:0032:EN:PDF>

^{٣٠} فيليبس، س. (٢٠١٨). «العام حرض على انتصار الأسد في سوريا»، المحيط الأطلسي، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨. (آخر دخول في ٦/١٠/٢٠١٨). <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/assad-victory-syria/566522/>

^{٣١} كابلان، ف. (٢٠٠٣). «وَفِي الْأَسْلَمِ: قَدْ تَكُونَ الْأَلَّةُ الْعَسْكُرِيَّةُ سُورِيَّةً جَوَافِهَ»، لكتها ليست شارة، سليم، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. https://www.slate.com/articles/news_and_politics/war_stories/2003/04/assads_situation.html

^{٣٢} خبّور، خ. (٢٠١٧). «على الرغم من ضعفه، لا يزال الجيش السوري محوراً لبقاء النظام - خبير سوري»، ذا سيريان أوبريرز، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. http://syrianobserver.com/EN/Interviews/32329/Despite_Weakness_... انظر أيضاً خبّور، خ. (٢٠١٧). «القوة في الصُّفَّ: قدرة الجيش السوري العارضة على الصمود»، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦. انظر هوليداي، ج. (٢٠١٣). «الجيش السوري: النظام العقائدي للمعركة، مهدد دراسة العرب، شباط/فبراير ٢٠١٣».

^{٣٣} «الإباء: نظرة عامة على بنية الجيش قبل عام ٢٠١١. انظر هوليداي، ج. (٢٠١٣). «الجيش السوري: النظام العقائدي للمعركة، مهدد دراسة العرب، شباط/فبراير ٢٠١٣».

^{٣٤} جانوفسكي، ج. (٢٠١٨). «سبعين سنة من الحرب - توثيق خسائر المركبات المدرعة التابعة للجيش العربي السوري»، بيلينغكات، ٢٠١٨ آذار/مارس ٢٠١٨. (آخر دخول في ٥/١٠/٢٠١٨). <https://www.bellingcat.com/news/mena/2018/03/27/saa-vehicle-losses-2011-2017/>

^{٣٥} كثيرون ما يشيرون إلى الذكرى الفارأون من البلاد إلى التجنيد القسري بكونه السبب في هروبهم. انظر فاني، ك.، هازينت، س.، وستهارز، ه. (٢٠١٨). «السلام المفقون: مواقف اللاجئين السوريين نحو التسوية وإنهاء الحرب الأهلية»، ورقة عمل رقم ٤٩-٤٨، جامعة هارفارد للأعمال، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3182484

الأسلحة الكيماوية لفرض الامتثال. ويُتيك للثوار السابقين الذين اختاروا البقاء في المناطق التي استولت عليها القوات الحكومية خيار واحد هو نبذ المعارضه وإعلان الولاء للأسد، وتسوية وضعهم الأمني، ومن ثم الانضمام إلى القوات الحكومية للقتال ضد الجماعات الثورية ذاتها التي كانوا ينتمون إليها.^{٣٣}

كما يرفض الجيش أحياناً تسيير أفراد قوات الاحتياط بعد انتهاء مدة خدمتهم القانونية.^{٣٤} ولم تكن خدمة الاحتياط شائعة قبل عام ٢٠١١، سواء خلال عهد حافظ الأسد أو بعد تولي بشار الأسد السلطة. وعادة ما كان الرجال يُسرّحون عند الانتهاء من الخدمة العسكرية ويزوّدون برقم تعريف لخدمة الاحتياط ليحتفظوا به في حالة الاستدعاء. وفي حالات نادرة، استدعي أصحاب المهارات العسكرية المتخصصة للخدمة الاحتياطية لفترة تتراوح بين ستة أشهر وسنة واحدة. لكن منذ عام ٢٠١١ بقي بعض جنود الاحتياط في الخدمة الفعلية لسنوات عدّة.

أدت جهود النظام لزيادة القوى العاملة العسكرية بنتائج مختلطة، إذ كان للتجنيد فائدة محدودة لأن معظم المجندين الجدد يفتقرن إلى الخبرة العسكرية، وبالتالي فقد ساهموا مساهمة ضئيلة في قدرة الجيش القتالية.^{٣٥} كما تشكّل الطائفية أيضًا تحديًّا كبيرًا، إذ ينحدر عدد كبير من مجندي الجيش السوري من الأغلبية السنّية في البلاد. والظروف ليست متماثلة في الجيش، إذ يتضاعف المجندون رواتب هزيلة، وخلال سبع سنوات من الحرب، ظل العديد من الجنود السنة على خطوط الجبهات طيلة أشهر - وأحياناً سنوات - في ظروف قاسية وبدون إمدادات كافية، وهذا ما يوجّه التوتر الطائفي نظرًا إلى أن الجنود العلوانيين (الذين ينتّمون إلى طائفة الأقلية نفسها التي تنتّم إلى عائلة الأسد) باتوا الآن بعيدًا عن الخطوط الأمامية، وبالتالي يُنظر إليهم بكونهم المستفيدن من المعاملة التفضيلية. ويتفاقم الوضع بحقيقة أن الفساد في الجيش أصبح أكثر انتشاراً مما كان عليه قبل الحرب، إذ بإمكان الجنود الذين لديهم صلات مع ضباط رفيعي المستوى، أو الذين لديهم الملاة المالية، دفع رشوة لإبقاءهم بعيدًا عن خطوط الجبهات.

كذلك فرض النزاع ضغوطًا على موجّه دولة الظل التي تعتمد على فروع الأجهزة الأمنية في مناطق مختلفة من سوريا، إذ فقدت الأجهزة الأمنية عدًّا كبيرًا من أفرادها خلال الحرب، ما أضعف من قدراتها. وبينما القدر من الأهمية، أدى الصراع إلى قطع خطوط القيادة من أعلى إلى أسفل بين الدائرة الداخلية للرئيس والعديد من الفروع المحلية للأجهزة الأمنية. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الفروع المحلية تعمل بصورة مستقلة تقريرياً. وفي دمشق وغيرها من المدن، تشرف فروع أمنية مختلفة على المناطق الفاعلة سلطتها من خلال المعاملة الوحشية للسكان المقيمين في مناطقها.

وبهذا النحو غيرت التحديات التي واجهها الجيش والأجهزة الأمنية ديناميات القوة في البلاد، كما مهدت الخسائر العسكرية ومحدودية القدرات الطريق لبروز دور الميليشيات التي ترعاها الدولة والملوّية لها. وقد تساهل النظام مع هذه الأطراف الفاعلة الجديدة أو شجّعها على أساس أن دورها هو مساعدة الجيش النظامي والأجهزة الأمنية، وكان الجيش هو المسؤول عن تنسيق عمليات الميليشيات.^{٣٦} لكن ما أريد منه أن يكون في الواقع حلاً مشكلة توفير الموارد، استترف القدرة العسكرية والأمنية لدولة الظل بشكل أكبر، ما أضطر النظام بدوره إلى الاعتماد على الدعاية للتستر على مكامن ضعفه. كانت هناك أيضًا بعض التغييرات الهيكلية والوظيفية، إذا كان على مؤسسات الدولة استيعاب الأطراف الفاعلة الجديدة.

يمكن تتبع مسار ظهور الميليشيات المولوية للنظام بدءً من إشراك الحكومة للشبيحة، وهي شبكة من العصابات الإجرامية التي حشدتها النظام في البداية للنزول إلى مناطق الاحتجاج وضرب المتظاهرين.^{٣٧} وفي وقت لاحق، أصبح الشبيحة أكثر تنظيماً واكتسبوا المزيد من القوة بعد أن أدمجوا في ما أصبح يعرف باسم «اللجان الشعبية». وقد شُكّلت اللجان الشعبية بشكل رئيسي من الأقليات المولوية للرئيس الأسد: العلوانيون والمسيحيون والشيعة والدروز. وبدأت هذه المجموعات في الظهور في الأحياء والبلدات والمدن في جميع أنحاء البلاد، وتحت ذريعة توفير الحماية المحلية، سُلّحت اللجان الشعبية منذ الأيام الأولى للانتفاضة. ويعكس تكوينها الديموغرافي تكتيكي النظام المتمثل في نشر الخوف بين الأقليات من خلال التحذير من خطر المحتجّين «الجهاديين السنة» (بحسب ما وصفهم النظام).^{٣٨} ومع توسيع الاحتجاجات، ازداد العنف وكان هناك حاجة إلى مزيد من الأفراد لدعم قوات النظام الرسمية. وهكذا جُنّدت اللجان الشعبية ملارقة قوات الأجهزة الأمنية المكلفة بضرب وأو إلقاء النار على المتظاهرين.

وكان من النتائج الإضافية المترتبة على إفراج دولة الظل المجال الذي أتاحته للجماعات شبه العسكرية المدعومة من إيران لدخول المسرح السوري (يتناول الفصلان الرابع والخامس من هذه الورقة أجندة السياسة الخارجية الإيرانية الأوسع نطاقاً). إذ رأت إيران أن النظام السوري كان غير قادر على تحقيق النصر عسكرياً أو استعادة السيطرة على المدن والبلدات التي سيطرت عليها المعارضه.^{٣٩} وبعد إرسال مستشاريها ميدانياً للمساعدة في شن حملات إلكترونية على المتظاهرين في بداية الانتفاضة،

^{٣٣} حايد، ج.، «الاتّحاد بصفوف العدو: كيف بعد النظام السوري دمج المقاتلين الثوار السابقين، تشاتام هاوس، ٢٠١٨». <https://syria.chathamhouse.org/research/joining-the-enemy-how-the-syrian-regime-reintegrates-former-rebel-fighters> (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٣٤} مقابلات مع مجندين من الجيش، ريف دمشق، إيار/مايو ٢٠١٨. ميليشيات المقاومة، سوريا: ممارسات التجنيد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضه، وإشراك الموظفين العواميين والمدنيين في النزاع المسلح والقضايا المتعلقة بالخروج من سوريا، آب/أغسطس ٢٠١٧، <https://www.justice.gov/eoir/page/995176/download> (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٣٥} مقابلة مع خضر خضور أمراها جهاد يازجي، خضور، ك.، (٢٠١٧)، «على الرغم من ضعفه، لا يزال الجيش السوري مورياً لبقاء النظام - خبير سوري»، ذا سيريان أوبريرف، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. http://syrianobserver.com/EN/Interviews/32329/Despite_Weakness_the_Syrian_Army_Remains_Central_the_Regime_Survival_Syrian_Expert (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٣٦} بي بي سي (٢٠١٢)، «اضطرابات سوريا: من هم الشبيحة؟»، آيار/مايو ٢٠١٢. <https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14482968> (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٣٧} ستولير، ف.، (محرر) يُعبّر الورقة الطائفية: هويات المجتمعات المحلية وانتماءاتها في سوريا، بيروت: فريدريش-إيربر-سيفيفانج، ١٢٣٢٠.pdf (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٣٨} أظر بصرى تبريزى، أ. وياتوفى، ر. (محرر)، (٢٠١٦)، فهم دور إيران في الصراع السوري، ورقة غير دورية، لندن: المعهد الملكي للخدمات المختلطة، آب/أغسطس ٢٠١٦.

^{٣٩} https://rusi.org/sites/default/files/201608_op_understanding_irans_role_in_the_syrian_conflict_0.pdf (آخر دخول في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

أرسلت إيران مستشارين عسكريين إلى سوريا لوضع استراتيجية الحرب في عام ٢٠١١. وتباع ذلك إرسال مقاتلين شيعة لدعم قوات النظام في عام ٢٠١٢.^{٤٣} كانت طلائع الوافدين الأوائل من حزب الله ومن الحرس الثوري الإسلامي، وتلا ذلك المرتزقة الذين توافدوا منذ عام ٢٠١٣ فصاعداً.^{٤٤} بما في ذلك مقاتلين من حركة النجباء وكتيبة أبو الفضل العباس، وكلها من الميليشيات التابعة لوحدات الحشد الشعبي في العراق.

استفاد التعاطي الإيراني أيضًا من المادة ١٠ من قانون الخدمة العسكرية السورية لعام ٢٠٠٣، التي تسمح بإنشاء «قوات أخرى حسب الضرورة» لتكون مكملة للجيش النظامي.^{٥٥} ومع استمرار تناقض أعداد أفراد الجيش والأمن السوريين، بدأ تطبيق هذه المادة في عام ٢٠١٣ تقريبًا، عندما قررت إيران بناء قوة شبه عسكرية من الأقليات الموالية لطهران مستخدمةً خوذًا مشابهاً لنموذج وحدات الحشد الشعبي.

قاتل أعضاء هذه الميليشيا الرديفة الجديدة المعروفة باسم قوات الدفاع الوطني إلى جانب قوات الحكومة السورية، وقد مؤلها رامي مخلوف، في حين دُرّبها إيران وأشرف عليها، وكان يُنظر إلى قوات الدفاع الوطني على أنها كيان يمكن أن يتحول إلى خلية في سوريا مستمدًا شرعية كشرعية الدولة من خلال التفويض الرمزي بتقديم خدمة الدفاع، وبهذا النحو، كانت إيران تأمل أن تكتسب قوات الدفاع الوطني وضعًا مشابهًا لوضع حزب الله في لبنان.^{٤٣} وعلى الرغم من أن القانون السوري ينص على معاملة الجيش وقوات الأمن الداخلي «القوات الرديفة» مثل الميليشيات على أنها جزء من القوات المسلحة النظامية، إلا أن قوات الدفاع الوطني تميزت عن غيرها من خلال دفع رواتب أعلى بكثير للمجندين. وقد تراوحت رواتب قوات الدفاع الوطني بين ١٠٠ دولار أمريكي و٤٠٠ دولار أمريكي شهريًا في عام ٢٠١٨، مقارنةً بمتوسط يبلغ حوالي ٥٠ دولارًا أمريكيًا شهريًا للجنود النظاميين في الجيش السوري.^{٤٤}

ووصلت إيران زيادةً أعداد الميليشيات الشيعية في سوريا، ثم أرسلت أفراداً من أفغانستان (ميلييشيا فاطميون)، واليمن وباكسستان (زين العابدين) للقتال في صف النظام.^٦ وفي بعض الأحيان، أدى الدور المتزايد للميليشيات غير النظامية في الصراع إلى نشوء تعقيبات في علاقات النظام مع المقاتلين الحلفاء. على سبيل المثال، في بعض المعارك، حقت الميليشيات المتحالفه مع الدولة مكاسب عسكرية بارزة لتجد أن الفضل يُنسب للجيش السوري فقط. وفي عام ٢٠١٤، أثارت المستشارية الرئيسية بثينة شعبان الجدل بعد أن أعتبرت عن غضبها من أن «وسائل الإعلام الصديقة» كانت تنسّب الانتصارات لـ«الحلفاء سوريا وتنكر دور الجيش السوري، إلا أنها سرعان ما سجّلت ببيان الذي أُزيل من شبكة الإنترنت تماماً. وكانت شعبان تشير في تصريحها إلى تغطية المعارك التي أحرز فيها حزب الله الانتصارات، إذ سُمح للصحفيين من وسائل الإعلام التابعة لقناة المئار والمليادين بالدخول إلى مدن المعارك ليث الأخبار، في حين تُرك الجيش السوري ووسائل الإعلام التابعة له في الخلف. وفي مناسبات أخرى، كانت قناتا المئار والمليادين تثبّن انتصارات حزب الله على الهواء مباشرة، لكن على الرغم من غياب الجيش السوري الواضح، فإن الفضل في الانتصارات كان يُنسب إليه لاحقاً.^٧ وزعم أحد المراقبين أنه في بعض المعارك كان على الصحفيين الانتظار لعدة أيام حتى وصول كتائب الجيش السوري ووسائل إعلامه قبل أن يتمكّنوا من تغطية الأعمال القتالية. وفضلاً عن ذلك، مع وصول قوات الجيش السوري، سُبّداً وسائل إعلام النظام في الظهور زاعمةً أن الجيش السوري طهر المدن من فصائل المعارضة أو من عناصر تنظيم الدولة.^٨

كانت التكتيكات العسكرية لدولة الظل من بين العوامل الأخيرة التي ساهمت في تقليص قدراتها العسكرية والأمنية. ومع سقوط المدن والبلدات في أيدي الثوار خلال وقت مبكر من الصراع، اعتمد النظام على تكتيكي يقوم على سحب قواته وتطويق هذه المناطق وقصفها. وقد أحدثت إزالة مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية من داخل تلك البلدات والمدن فراغاً ملأته لاحقاً جماعات المعارضة المسلحة أو الإسلاميين.^{٥١} ويومياً، مع استعادة النظام للعديد من هذه المناطق من الثوار، لا يملك الدولة السورية القدرة على فرض السيطرة العسكرية والأمنية الكاملة عليها، وهي ظاهرة موجودة الآن حتى في المناطق التي ظلت خاضعة لسلطة النظام طيلة مدة النزاع، وذلك نتاجاً لانخفاض القدرة العسكرية والتأثير المترافق للتقنيات للدولة للنظام وفروع الأجهزة الأمنية التي توقفت أعلاه.

^{٤٧} انظر كونستابل، ب. (٢٠١٨)، «جندتهم إيران للقتال من أجل النظام السوري، الشباب الأفغان يجلبون أموالاً وندوب إلى الوطن»، واشنطن بوست، ٢٩، تموز/يوليو ٢٠١٨.
https://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/recruited-by-iran-to-fight-for-syrian-regime-young-afghans-bring-home-cash-and-scars/2018/07/29/ef9e34c-64e0-11e8-81ca-bb14593aca6_story.html?noredirect=on.

^{١١} أقامت إيران فيما بعد ميليشيات محلية صغيرة في السويداء ودمشق، عُرفت باسم قوات الدفاع المحلي، التي تتبع إلى الفرقة الخامسة عشر والجيش الجمهوري،الي تولى.

^{٤٩} مقابلة مع خبير عسكري سوري، دمشق، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.
^{٥٠} «إيران تجند الشيعة الباكستانيين للقتال في سوريا»، رویترز، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.
^{٥١} دیغانلیشی، پا. (٢٠١٥)، *إيران تجند الشيعة الباكستانيين للقتال في سوريا*، رویترز، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.
<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-pakistan-iran-idUSKBN0TT2S20151210>

^{٥٠} مقابلة مع صحفى سورى، دمشق، نيسان/أبريل ٢٠١٨.
^{٥١} كان هذا في بعض الأحيان متعمداً إذ أطلق النظام ١٥٠٠ جهادى من سجن صيدنايا وسجون أخرى في عام ٢٠١١ لكي يثبت للعالم أنه يكافح الإرهاب الإسلامى ولا يشن حملة قمع على الانتفاضة. انظر على سبيل المثال روى، قصاب، والشامى، لـ (٢٠١٨)، البلد المحترق: السوريون في الثورة وال الحرب، لندن: بلتون برس. لكن النظام استمر لمعظم الوقت في دفع الرواتب لموظفى الخدمة المدنية في المناطق التي أهلت على المستوى الأمني مثل الرقة أثناء سيطرة تنظيم

وفي الوقت الحالي، لدى جميع الأطراف الفاعلة الموالية للنظام في الصراع مصالح مختلفة وهي تتنافس للحفاظ على سلطتها. ولا تقتصر هذه المنافسة فقط على الكتائب والألوية داخل الجيش السوري والمليشيات السورية الموالية للنظام وفروع الأجهزة الأمنية، بل تشمل أيضاً مليشيات أجنبية المدعومة من إيران التي لديها أجندات تتمثل في الحفاظ على وجودها في البلاد وإبقاء السيطرة على المناطق الرئيسية في أيدي الشيعة وطرد المعارضة السنوية من المناطق السنوية. وبالإمكان رؤية الأدلة على أن هذا التنافس بين ما لا يُعد ولا يحصى من الأطراف الفاعلة يتسبب باضمحلال دولة الظل، على سبيل المثال، في الحالات التي منعت فيها مليشيات المدعومة من إيران (حزب الله بشكل أساسي) ضباط الجيش السوري من الوصول إلى البلدات والقرى دون موافقتها. ومن بين هذه المواقع مدن مثل الزيداني ومضاي على الحدود مع لبنان يعتبرها حزب الله ذات أهمية استراتيجية. فمثلاً، يتذكر السكان ومقاتلو المعارضة عندما كانت المفاوضات جارية حول صفقة تسمح للمقاتلين والمدنيين بـ«مغادرة الزيداني ومضاي، الخاضعين لسيطرة إيران وحزب الله في الوقت الحالي، كيف تواصل النظام مع المدنيين لإقناعهم بالبقاء (في محاولة لمنع حزب الله من السيطرة على المنطقة). ومع ذلك، لم يتمكن الجيش السوري من منع صفقة تبادل السكان.^{٥٣}

٣. ظهورُ دولة المقايسات

نظرًا لراجع القدرة العسكرية والأمنية للدولة، تحولت سوريا من دولة ظل إلى «دولة مقاييسات» - أي دولة تقوم أساساً على علاقات المقايسة. ولم يستأسِيب التعامل بهذه جديدةً في حد ذاتها على سوريا، حتى قبل الانتفاضة، كانت شبكة النخبة في النظام تعمل على أساس المقايسات. غير أن ذلك كان يجري دامياً دون تغيير المحددات الأساسية لسيطرة الدولة أو التأثير عليها. أما الآن، فقد نَمَت الشبكة لتشمل المنتفعين الذين لم يكونوا جزءاً من نظام السلطة الأصلي. وتؤدي هذه الأطراف الفاعلة الجديدة الانتهائية بعض وظائف الدولة، ولكن من خارج مؤسسات الدولة نفسها، وازدادت قوَّة هذه الأطراف إلى الحد الذي لم تُعد فيه الحكومة قادرة على السيطرة عليها.

أعاد بشار الأسد ترتيب نظام دوائر السلطة الذي أنشأه والده حافظ الأسد، إذ أصبحت «الدوائر» الأصغر حجمًا أكبر وأكثر نفوذاً متجاوزةً دورها المحدد مسبقاً في النظام. كان المنتفعون في السابق يدافعون في المقام الأول عن مصالح الدولة والنظام لأن هذا يضمن مصالحهم الخاصة. أما اليوم فيسعى المنتفعون الجدد وراء مصالحهم الخاصة ويتصرون بمعزل عن مصالح الدولة والنظام.

سهلت عوامل عدَّة ظهور المنتفعين، أولها أن الحاجة إلى التحايل على العقوبات المفروضة على رجال الأعمال المقربين من النظام أجبرته على تعين وجوه جديدة للعمل نيابة عنه، وقد أصبح هؤلاء اللاعبون نشطين بصورة متزايدة في الأعمال التجارية، وشاركوا في معاملات بلغت قيمتها مجتمعةً مليارات الدولارات. ونظراً لإدارتهم لحاجة النظام إليهم، نَمَت طموحاتهم وأصبحوا أكثر نفوذاً من محظيَّ النظام العاديين.

أما العامل الثاني فهو أن العديد من المناطق قد خرجت عن السيطرة المباشرة للنظام، ما تطلب من النظام العثور على شركاء جدد على أرض الواقع يمكنهم العمل نيابة عنه وتسهيل الأعمال والخدمات في مناطق خارج نطاق سيطرة الحكومة.^{٥٠} ومرة أخرى، يستفيد هؤلاء الشركاء المحليون من اعتماد النظام عليهم.

أما العامل الثالث المهم فهو فقدان الدولة للقدرة المؤسسية بفعل الحرب، إذ إن العديد من المؤسسات، مثل تلك التي تتعامل مع الجمارك وإمدادات المياه والزراعة وإنتجان النفط وتوزيعه، لم تُعد تُعمل بشكل كامل. واضطرَّ النظام بسبب هذا الواقع إلى الاعتماد على قدرة الأطراف الفاعلة غير الحكومية. ومع خروج المدن والبلدات عن سيطرة الحكومة المركزية، اعتمد النظام على الجماعات المحلية والأفراد في أنحاء مختلفة من البلاد لإدارة شؤون الدولة. وفي بعض الحالات، مثلاً ما هو الحال في بيع النفط وشرائه ونقل البضائع، شمل ذلك التفاوض مع قادة داعش والجماعات الإسلامية مثل جبهة النصرة، حيث كان هؤلاء الممثلون يسيطرون على طرق الإمداد.^{٥١}

ومع تغيرِ динاميکات الاقتصاد والأمنية في البلاد، صعد أمراء الحرب الجدد إلى مكانة بارزة، إذ سيطر محي الدين المنشوش على تهريب البضائع من الغوطة الشرقية وإليها. وبرز جورج حسوانى بصفته المفاوض الرئيسي للنظام مع جبهة النصرة، الذي كان يربِّ كل شيء من صفات النفط إلى الاتفاق لتأمين الإفراج عن الرهابيات المحتجزات في دير عطية. أما سامر الفوز، فهو الواجهة الجديدة لرامي مخلوف (وهذا الأخير مستهدف بالعقوبات) وقد شارك الفوز في مجموعة متنوعة من الصفقات المرجحة من مشاريع إعادة الإعمار إلى شراء قطع كبيرة من الأراضي والفنادق (بما في ذلك حصة كبيرة في فندق فور سيزونز في دمشق، اشتراه من الأمير السعودي الوليد بن طلال).^{٥٢}

ظهر في السنوات الأخيرة طيفٌ متنوعٌ من الأسماء الأخرى ممن كانوا يعملون في إدارة الأعمال التجارية نيابةً عن الحكومة في جميع أنحاء البلاد. ويسطير البعض منهم على قطاع النفط، ويسطير آخرون على قطاع الطيران، فيما يسيطر غيرهم على قطاعات مثل الحديد الصلب وإعادة الإعمار، وذلك تبعاً لمواعدهم ونفوذهم على المجتمع المحلي وعلاقتهم مع جماعات المعارض المسلحة. وقد أنشأت بعض الشخصيات مثل أمين جابر، وهو رجل أعمال مرتبط بأسرة الأسد في اللاذقية، ميليشيات خاصة به لدعم النظام، وقدَّم مقاتلو جابر المساعدة في معركة تدمر.

أدى اعتماد الدولة السورية على المنتفعين إلى نشوء حلقة مفرغة بالنسبة إليها، وأدرك المنتفعون اعتماد النظام المتزايد عليهم، وبذلك توقعوا تلقي المزيد من الدعم من الدولة مقابل خدماتهم. تسبَّب هذا بالعديد من تآكل قدرة الدولة وتغيير الفاعلية المؤسسية. وباختصار، فإن سياسة المقايسات التي كانت في العادة مجرد أداة من بين (الكثير من الأدوات) التي كانت دولة الظل تستخدمها، أصبحت اليوم السمة المميزة للدولة السورية.

^{٥٠} ميود، س. (٢٠١٧). «الاقتصاديات الحرب والسلام في سوريا: التقسيم الطبقي والتقييم الفصائلي في مجتمع الأعمال التجارية» مؤسسة القرن، ٣١، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، <https://tcf.org/content/report/economics-war-peace-syria/?agreed=1> (آخر دخول في ٢٩/٤/٢٠١٨).

^{٥١} بورغ، ج. ومحمود، م. (٢٠١٣). «قرار الاتحاد الأوروبي بفرض العقوبات النقطية السورية بقوَّى الجماعات الجهادية»، الغارديان، ١٩، أيار/مايو ٢٠١٣، <https://www.theguardian.com/world/2013/may/19/eu-syria-oil-jihadist-al-qaida> (آخر دخول في ٦/١٠/٢٠١٨).

^{٥٢} ذا سيريا بيرورت (٢٠١٨) «صحيفة وقائع: سامر الفوز، أقوى رجال أعمال في سوريا»، ١٩، نيسان/أبريل ٢٠١٨، <http://www.syria-report.com/library/economic-data/factsheet-samer-foz-syria%E2%80%99s-most-powerful-businessman> (آخر دخول في ٣٠/٤/٢٠١٨).

ظهور منتفعي الجيش والأمن والمليشيات

إلى جانب ظهور أمراء الحرب والجهات الاقتصادية الفاعلة، يتحدى سلطة الدولة في سوريا ظهور المنتفعين من داخل مؤسسات الدولة والمليشيات التابعة لها. وغالباً ما يستفيد الموجدون في الجيش أو الأجهزة الأمنية أو مليشيات من مواقعهم لتحقيق مكاسب اقتصادية بدون الاهتمام بتحقيق مصالح الدولة. وقد منح النظام قادة الجماعات المسلحة، مثل قوات الدفاع الوطني، حصصاً في الأعمال التجارية في محاولة للاحتفاظ بدعهم العسكري، وخصوصاً في دمشق بعض محطات الوقود التي كانت مملوكة للقطاع العام ومنحت لنفس هؤلاء الأشخاص.

يتحدّر معظم أمراء الحرب في قوات الدفاع الوطني من طوائف الأقليات الفقيرة الذين كانوا يكسبون دخلاً منخفضاً نسبياً قبل النزاع، إلا أن الحرب في النهاية جعلتهم أغنياء. فقد قفز دخل الكثير منهم من دخل يقارب ١٠ ألف ليرة سورية شهرياً (أي ما يعادل ٢٠٠ دولار أمريكي قبل الحرب) إلى ما يقرب من ٢ مليون ليرة سورية شهرياً (حوالى ٤٠٠٠ دولار أمريكي بحسب سعر صرف الدولار الحالي). ولا يبدو أن لدى هؤلاء أية خشيةٍ من إظهار ثرائهم المستجد، إذ يظهرون في دمشق وهم يقودون سيارات فارهة ويقضون أوقاتهم في الملاهي الفاخرة. وفي الواقع، أدى نجاحهم هذا إلى خلق طبقة اجتماعية اقتصادية جديدة في سوريا.^٥ وإذا ما أخذنا تجربة لبنان بعين الاعتبار فسيكون من الصعب على الدولة السورية كبح جماح هذه الطبقة الجديدة بمجرد انتهاء النزاع.

مع استمرار النظام في وضع آليات جديدة لتجويم قوييل الدولة لهذه الجماعات، أخذت وظائف بعض مؤسسات الدولة تتغير بموجب ذلك. وعلى سبيل المثال، أنشأت وزارة الخارجية السورية مكتباً لتنظيم تسجيل المنظمات غير الحكومية وتمويلها. ونظراً لأن العديد من الشخصيات الموالية للنظام مثل رامي مخلوف من خلال منظمته غير الحكومية (البستان) كانت تموّل عدداً من المليشيات (ما فيها قوات الدفاع الوطني)، فقد أصبح هذا المكتب وسيلة لتمويل جمعية البستان وغيرها من الجمعيات على أساس دعم المجتمع المدني ظاهرياً. حتى أن بعض قادة المليشيات أنشأوا منظمات غير حكومية خاصة بهم لغرض محدد هو الحصول على قوييل من الدولة.

قبل الانتفاضة، وحينما كانت الدولة أكثر صلابة (في عهدي كل من حافظ الأسد وبشار الأسد)، كانت الفروع الأمنية تتنافس في إظهار الولاء للنظام، ما أتاح للنظام ضمان الاستقرار من خلال اعتماده استراتيجية فرق تسد. أما اليوم، فتتّرّك هذه المنافسة على السلطة والمزايا والمكاسب الماليّة. لقد مكّن النزاع كل فرع أو مكتب فرعٍ من الأجهزة الأمنية من توسيع سلطته، وشجّع كل واحدٍ من هذه الفروع للحصول على حصة من اقتصاد الحرب لنفسها. لذلك أخذت الفروع الأمنية تعمل لصالحها الخاصة بدلاً من العمل لتحقيق مصالح الدولة.^٦

يُعدُّ إنشاء نقاط التفتيش والحواجز مثلاً على ذلك، إذ قامت المليشيات الموالية للنظام والجيش وفروع الأجهزة الأمنية، كما فعلت بعض الجماعات المتمردة، بنصب حواجز ونقط تفتيش لغرض وحيد هو ابتزاز الأموال. وذهب البعض إلى حد تأجير نقاط تفتيش لأفراد أو مجموعات خاصة، وبالتالي ضمان دخل منتظم دون الحاجة إلى إدارة نقاط التفتيش بأنفسهم.^٧ ولا يتسامح النظام مع هذا النشاط لأنه لا يمتلك الوسائل المالية للدفع لجميع المجموعات التابعة له فحسب، بل لأن السماح بهذه الجماعات بالاستفادة من الحرب يُعدُّ وسيلة لإيقائهما في جانب النظام أيضاً.

تفشت الرشوة في مجال تهريب البشر، إذ يحصل ضباط الجيش في كثير من الأحيان على آلاف الدولارات لتسهيل نقل الأفراد إلى تركيا أو لبنان هرباً من الخدمة العسكرية أو لتجنب الاعتقال على أيدي النظام.

ويتقاضى حاجز في ضواحي الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق ٥٠ ليرة سورية مقابل كل كيلو غرام من مواد البناء التي يرغب السكان بإدخالها إلى المنطقة لتجديده المنازل وإصلاحها (لا يسمح سوى بإصلاحات طفيفة). ولا تفرض الحواجز في المنطقة ضرائب ورسوم على نقل البضائع التجارية وحسب، بل تفرض رسوماً على مرور الأشخاص الذاهبين إلى الغوطة الشرقية أو مخيم اليرموك. وأفادت امرأة بأنها دفعت في إحدى الحالات قرابة ٢٠ ألف ليرة سورية على سلسلة من الحواجز التي تقاضي كل منها من ألفين إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية لتتمكن من الوصول إلى منزلها في الغوطة الشرقية. وفي بعض الأحيان تقاضي الحواجز رسوماً (تصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية لكل شاحنة كما تفيد التقارير) لتوفير مرور آمن للشاحنات التي تحمل البضائع في المناطق التابعة للنظام أو التي سيطر عليها النظام، وذلك من خلال قوات محلية ترافق كل شاحنة إلى وجهتها. وقد دفع هذا بالتجار إلى إضافة تكلفة «الترفيع» لسعر مبيع البضائع.^٨

كذلك يتتقاضى ضباط الجيش الشواشى ملساude الأشخاص على تجنب التجنيد الاحتياطي، إذ يتتقاضى الضباط حوالي ٣٠٠ دولار أمريكي في الشهر عن كل شخص مطلوب للاحتجاط في المناطق التي يديرونها، ويضمن هذا المبلغ حذف اسم الشخص المطلوب من سجلات الاحتياط أو تجاهل تخلف هذا الشخص عن الخدمة.

^٥ سنجاب، ل. (٢٠١٧). «كيف يغدو اقتصاد الحرب في سوريا الصراع الدائر فيها». تشارات هاوس، موزع /يوليو ٢٠١٧ (آخر دخول في ٢٩ مارس /يوليو ٢٠١٨).

^٦ جاسم، أ. (٢٠١٦). [أُثثت السلطة: الاعتقالات في سوريا كجزء من منطق سياسي واقتصادي]. مؤسسة هايزريش بول، ١٢، كانون الثاني /يناير ٢٠١٦ (آخر دخول في ٥ أيلول /سبتمبر ٢٠١٨).

^٧ مقابلات مع عناصر الحواجز، الغوطة الشرقية، أيار /مايو ٢٠١٨.

^٨ مقابلات مع سكان الغوطة، الغوطة الشرقية، أيار /مايو ٢٠١٨.

كما تفشت الرشوة في مجال تهريب البشر، إذ يتضاعف ضباط الجيش غالباً آلاف الدولارات لتسهيل مرور الأشخاص لتركيا أو لبنان للتهرب من الخدمة العسكرية أو تجنب الاعتقال من قبل النظام. وعادةً ما يُردد الأفراد في مثل هذه الحالات «بطاقات هوية أمنية» تُظهر انتظامهم للجيش باسم مختلف، ويتم ترتيب خروجهم من سوريا باستخدام المركبات العسكرية لتجنب إيقافهم عند نقاط التفتيش التابعة للنظام.^{٦٠}

أنا تحت بطاقات الهوية الأمنية غير المسجلة والمزيفة وسيلة للناس لتجنب الخدمة العسكرية منذ أن أعلنت الدولة السورية السماح بالانتساب لقوات الدفاع الوطني بدلاً من الالتحاق بالجيش. وقام بعض الأشخاص بالتسجيل كأعضاء في قوات الدفاع الوطني دون أن يكونوا ناشطين في وحداتها القتالية، بينما اشتري آخرون بطاقات هوية أمنية مزيفة من السوق السوداء ودفعوا ثمناً لها ما يتراوح بين ٥٠٠ ألف إلى ٢ مليون ليرة سورية. وأدى نشوء هذه الظاهرة منذ ذلك الحين إلى إعلان الحكومة السورية أن مكتب الأمن القومي هو وحده المخول بإصدار هذه البطاقات.^{٦١}

ويوفر الاحتجاز عملاً مربحاً للعديد من الكيانات التابعة للنظام، إذ تتوال عدد من المجموعات إلى سماحة المحتجزين، حيث لكل جماعة أسلوبها الخاص وسعرها لأداء خدمات معينة. ويترأس خدمات السمسرة ضباط الجيش وعناصر فروع الأمن والمحامون، وفي حالات معينة بعض الأفراد الذين يدعون أن لهم صلات بأشخاص يمتهنون بالسلطة والثغور. وتشمل الخدمات توفير المعلومات (وليس بالضرورة أن تكون معلومات موثوقة) لأفراد الأسرة حول أماكن المحتجزين ومصائرهم؛ وتوصيل اللوازم للمحتجزين داخل المنشآت الأمنية المحتجزين فيها؛ وتسرير عمليات التحقيق لتسريع إطلاق سراح المعتقلين. وبدون هذه الخدمة الأخيرة قد يتوقع المحتجزون في كثير من الأحيان البقاء رهن الاحتجاز لشهور.^{٦٢}

قد تراوح المبالغ المدفوعة لهؤلاء الوسطاء من مئات إلى عدة آلاف من الدولارات: وتفيد التقارير أن إخراج شخص من الاحتجاز، ومن ثم القيام بالترتيبات لتحويل القضية إلى المحكمة (عادةً ما تكون محكمة الإرهاب)، وتأمين الحكم بالبراءة في النهاية، تحتاج إلى ما يقرب من ٢٠ ألف دولار أمريكي، ويتوقف حجم المبلغ على خطورة الاتهام الموجهة إلى المعتقل والم المنطقة التي يتحدر منها. لكن الرسوم المفروضة على النساء أقل من تلك المفروضة على الرجال، ويختلف المبلغ المدفوع لشخص من منطقة تسسيطر عليها المعارضة عن المبلغ إذا ما كان المعتقل من منطقة خاضعة لسيطرة النظام. وفي كثير من الحالات تكون هناك مبالغة في التهم الموجهة للمحتجزين بحيث يمكن ابتزاز المزيد من الأموال من أسرهم. ومتى هذه التجارة المروعة إلى محكمة الإرهاب، وهي المحكمة التي يحال إليها عدد كبير من قضايا المحتجزين، إذ تُدفع مبالغ كبيرة للمحامين والقضاة من أجل الإسراع بالمحاكمات وتأمين إطلاق سراح المتهمن.^{٦٣}

وهناك أيضاً إتاوات تتعلق بالمعتقلين على خلفية السرقات المتفشية، وغالباً ما تُصارَد المتعلقات الشخصية للمحتجزين أو يسرقها ضباط في مراقب الاحتجاز. وهناك بعض العصابات الإجرامية أو اللصوص على صلة بضباط الجيش أو القضاة أو فروع الأجهزة الأمنية الفاسدة، وفي حال إلقاء القبض عليهم، يقوم اللصوص ببساطة بتسليم جزء من البضائع المسروقة إلى السلطات لضمان الإفراج الفوري عنهم.^{٦٤}

كما أصبح النهب ممارسة منهجية أيضاً،^{٦٥} ففي الغوطة الشرقية، ينخرط أفراد من قوات الدفاع الوطني وغيرها من رجال الميليشيات أو البلطجية في نهب المباني بأكملها برفقة أشخاص يرتدون الزي العسكري من الأجهزة الأمنية. وعادةً ما تأخذ هذه الممارسة شكلين: إما أن ينهب المبني، ومن ثم تنقل محتوياته إلى شاحنات لبيع بالجملة (أفادت التقارير أن إحدى الشاحنات قد بيعت بمبلغ ٢٠٠ ألف ليرة سورية)؛ أو بيع «الحق» في نهب المبني إلى المشتري مقابل رسوم متفق عليها يمكن أن تصل إلى ملايين الليرات السورية. (في الحالة الأخيرة، قام المشتري «بشراء» محتويات المبني دون فحصها حتى) وعند استكمال العملية، تتضاعف نقاط التفتيش التابعة للجيش الشاوي مقابل السماح للشاحنات بالعبئ المنهوبة بالمرور. وفي المناطق التي تُدمر فيها المباني أثناء القتال، تُجمع خردة الصلب والألومنيوم والنحاس من هذه المباني وتُباع لشركات مملوكة لأمراء الحرب مثل محمد حمشو.^{٦٦}

وتتنافس الكيانات المختلفة المشاركة في هذه الأنشطة على الموارد وتعاونون في بعض الأحيان، وهذا يتوقف على نفوذها العسكري النسبي، والروابط المحلية وال حاجة والضرورة اللوجستية. ويخلق كل هذا نظام «اقتصاد الحرب» الذي تُقدم فيه الحوافز للكيانات المسلحة والأمنية لإدامة العنف حتى على حساب مصالح الدولة، ونتيجة لذلك تضعف قدرة الدولة على ممارسة السلطة أكثر فأكثر.

^{٦٠} مقابلات مع أفراد من الجيش في دمشق، أيار / مايو ٢٠١٨.

^{٦١} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار / مايو ٢٠١٨.

^{٦٢} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار / مايو ٢٠١٨.

^{٦٣} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار / مايو ٢٠١٨.

^{٦٤} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار / مايو ٢٠١٨.

^{٦٥} أصبحت هذه الممارسة تُعرف على نطاق واسع بمصطلح «التفتيش».

^{٦٦} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار / مايو ٢٠١٨.

٤. الأطراف الفاعلة الخارجية: التناقض الروسي الإيراني في سوريا

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي أذلت إلى تأكل سلطتها، أصبحت الدولة السورية رهينة لرعاة النظام الخارجيين، إيران وروسيا. وفي الوقت الذي تؤكد فيه الدولة عليناً سلطتها وسيادتها، فإن الحاجة إلى الحفاظ على رضا إيران وروسيا سياسياً واقتصادياً قد استنزفت مكانة سوريا في علاقاتها الخارجية مع كلا البلدين. وبينما تعمل إيران على تأسيس نفوذ طويل الأمد في سوريا على المستوى الشعبي، تسعى روسيا إلى إعادة تشكيل مؤسسات الدولة السورية لضمان ولاء طويل الأمد لموسكو. ولروسيا بالذات اليد العليا في علاقتها بسوريا: فلولا تدخلها منذ عام ٢٠١٥ لما تمكن الأسد من استعادة الهمينة العسكرية حتى بمساعدة إيران.

لكل من إيران وروسيا وجود عسكري وأمني متزايد في سوريا، إذ تستخدم إيران قوات الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الشيعية الأجنبية، بالإضافة إلى دعم العديد من المليشيات المحلية، لاستعادة المناطق التي يسيطر عليها الثوار. كان التدخل العسكري الروسي الداعم للنظام السوري يقتصر في البداية على الحملات الجوية وتوجيه العمليات من القواعد العسكرية والمشاركة على أرض المعركة بصفة استشارية، ولكن هذا الدور توسيع من ذلك الحين ليشمل المشاركة في القتال. إذ نشرت روسيا جنوداً وشرطة عسكرية (معظمهم من الشيشان) لاحتفاظ بمناطق استراتيجية، أولًا في حلب في عام ٢٠١٧، ثم في ضاحية الغوطة الشرقية بدمشق في عام ٢٠١٨، وبعد ذلك لإعادة تشكيل بعض المؤسسات العامة السورية.^{٧٧}

لدى روسيا وإيران علاقات واسعة تاريخياً مع سوريا، ولكن هذه العلاقة تطورت في كلتا الحالتين اليوم إلى علاقة حامٍ وزيون. ويعود تاريخ العلاقات مع روسيا إلى ما قبل أيام حافظ الأسد، فقد ساعد الاتحاد السوفيتي في الخمسينيات في تدريب الجيش السوري، وتعمقت العلاقات الثنائية لاحقاً خلال حكم حافظ الأسد من خلال التعاون الجاري على نطاق واسع في المجالات العسكرية والتعليمية والاقتصادية. كذلك تلقى العديد من أفراد الجيش السوري الحاليين بالإضافة إلى الكثير من المسؤولين الحكوميين الآخرين والوزراء والموظفين تعليمهم وتدربيهم في روسيا.

كان الدافع وراء الانخراط العسكري الفعال لروسيا في الصراع الحالي هو تراجع الدعم الدولي لنظام الأسد في وقت كانت تصاعد فيه دعوات الغرب لرحيله. وتطور دعم موسكو للأسد من التدابير السياسية وغير القتالية - مثل الاعتزاز على ١١ قراراً من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كان من شأنها أن تُلْحِق الضرب بالنظام، وتزويج الجيش السوري بالأسلحة والطائرات الحربية والدبابات - إلى التدخل الحاسم في عام ٢٠١٥ في العملية العسكرية واسعة النطاق.^{٧٨} كان من شأن ذلك أن يربط سوريا بجندة موسكو ارتباطاً وثيقاً: ورها لا يطيع نظام الأسد الأوامر الروسية دائمًا، إلا أنه ليس في وضع يسمح له بمحاباه سطوة روسيا العسكرية المتزايدة على الدولة السورية.

كذلك عمل حافظ الأسد على تعزيز العلاقات مع إيران بعد الثورة الإسلامية فيها، إلا أن التعاون الثنائي في ذلك الوقت لم ينطَّلِب من سوريا التضحية بسيطرتها لصالح وجود إيران ومصالحها ونفوذها في سوريا، وبقي صنع القرار في الشؤون السورية في يد الأسد، غير أنَّ الأمور لم تسر على هذه المنوال بعد عام ٢٠١١. ويعني اعتماد بشار الأسد على الدعم الإيراني في هذا الصراع أن إيران قد زادت نفوذها في سوريا، فقد استخدمت إيران الدعوة للتثبيط كأداة لشراء الولاء بين السوريين من المناطق الفقيرة وهو ما بدأ بالظهور في الثمانينيات والتسعينيات ولكنه اشتَدَّ في سوريا بعد عام ٢٠١١. وتنتشر اليوم المظاهر العلنية للممارسات الشيعية التي كانت محدودة في عهد حافظ الأسد، حتى في المسجد الأموي السنّي في دمشق.^{٧٩}

تركت إيران اليوم على بناء التحالفات وزرع الموالين في المناطق التي تعتبرها استراتيجية بالنسبة لوجودها في سوريا على المدى البعيد.^{٨٠} وتشمل جهودها ترسير وجود القوات الإيرانية واللحفاء المحليين والإقليميين المخلصين مثل حزب الله والخشذ الشعبي العراقي المجالات العسكرية والاقتصادية وكذلك المجالات الدينية. وتحتل إيران اليوم تقريباً كلَّ مزار تَدْعُّى أنَّ له صلة بالطائفة الشيعية، وتزرع الشيعة الموالين لها للعيش قرب كل واحد من هذه المزارات.^{٨١} ويظهر هذا بوضوح في المدينة القديمة في دمشق، التي يشكل السنة الغالبية فيها على الرغم من وجود ضريح السيدة رقية الشيعي. وبشَّرَ النفوذ المتزايد لإيران في المدينة القديمة حنقاً طائفياً عند الطائفة السنّية في دمشق.^{٨٢} وإيران مسؤولة أيضًا عن تصميم وتنفيذ أساليب الحصار التي تستخدماها القوات الموالية للنظام ضد المدن والبلدات التي تسيطر عليها المعارضة في محاولة لفرض شروط الاستسلام. وأفادت التقارير في حالات قليلة بأنَّ السكان السنّة في مثل هذه المناطق قد أجلوا قسراً في إطار اتفاقيات

^{٧٧} هارون، ن. (٢٠١٧). «حرب داخل الحرب: دور الشيشان الأخذ في الاتساع في سوريا». نيوز دبليو، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

^{٧٨} سنجاب، ل. (٢٠١٥). «الصراع في سوريا: الروابط الوثيقة وراء التدخل الروسي». في سي نيوز، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. <https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2017/11/30/a-war-within-a-war-chechnyas-expanding-role-in-syria> (آخر دخول في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٧٩} رحلة ميدانية إلى دمشق، ربيع عام ٢٠١٧.

^{٨٠} (الخالدي، س. (٢٠١٧). «القوات السورية المدعومة من إيران تقدم في المنطقة الحدودية بالقرب من إسرائيل». روبيزن، ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧.

^{٨١} انظر على سبيل المثال، القدس العربي (٢٠١٣). «مَقْمَع الصَّاحِي عَمَار بْن يَاسِر فِي الرَّقَّة: فِي صَرَاع الطَّوَافِ وَالطَّافِنَيَّة». آب / أغسطس ٢٠١٣. <http://www.alquds.co.uk/?p=72519> (آخر دخول في ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٨).

^{٨٢} انظر على سبيل المثال، القدس العربي (٢٠١٣). «مَقْمَع الصَّاحِي عَمَار بْن يَاسِر فِي الرَّقَّة: فِي صَرَاع الطَّوَافِ وَالطَّافِنَيَّة». آب / أغسطس ٢٠١٣. <http://www.alquds.co.uk/?p=72519> (آخر دخول في ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٨).

^{٨٣} مقابلات مع سكان من دمشق، نيسان / أبريل ٢٠١٧. انظر أيضًا إلى سوريا بيرورت (٢٠١٨). «إيران وروسيا دفعان أيضًا باتجاه التأثير في قطاع التعليم السوري». ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٨. <http://www.syria-report.com/news/education/iran-russia-also-pushing-influence-syrian-education-sector> (آخر دخول في ٣١ تموز / يوليو ٢٠١٨).

الاستسلام - ما يمكن فعلياً من تحقيق عملية تغيير سكاني تهدف إلى إبدال السنة بالشيعة المولايين.^{٧٣} وكما هو الحال مع روسيا، فإن الدولة السورية غير قادرة على وقف نفوذ إيران المتزايد.

وعلى الرغم من أن القوات المدعومة من إيران وروسيا تدعم الجيش السوري في حملاته العسكرية، إلا أن العلاقة بين الأطراف الثلاثة غير متكافئة، إذ يخضع الجيش السوري لنظرائه الأجانب، وينعكس هذا التفاوت على سبيل المثال في حقيقة أن روسيا تعيّد تشكيل الجيش السوري ليناسب مصالحها الخاصة، إذ أنشأت روسيا بعد وقت قصير من بدء تدخلها في عام ٢٠١٥ الفيلق الرابع للجيش السوري، ويشمل الكيان الجديد معظم الميليشيات المولالية للنظام في البلاد، بما في ذلك معظم وحدات قوات الدفاع الوطني والميليشيات السورية الأخرى مثل كتائب البعث. ويتألف أعضاء الفيلق الرابع رواتب شهرية لكنهم يحتفظون بحقهم في العودة إلى وظائفهم المدنية. وقد توترت علاقة روسيا بمرور الوقت بالفيلق الرابع في الجيش بسبب السلوك المتشدد الذي سلكه هذا الفيلق برفقةه الالتزام بالاتفاقيات الدولية للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى مدينة درعا المحاصرة آنذاك.

عندما أثبتت الفيلق الرابع أنه شريك غير موثوق،^{٧٤} جاء رد روسيا من خلال تشكيل الفيلق الخامس، وكانت تلك محاولة لإعادة هيكلة الجيش السوري من أفراد موثوق بهم وموالين لروسيا، ولمواجهة شيء من نفوذ الميليشيات المقربة من إيران. وضم الفيلق الخامس قوات الدفاع الوطني وغيرها من الميليشيات المولالية للنظام، بالإضافة إلى مقاتلي المعارضة السابقين الذين انخرطوا في المصالحة مع النظام.

أصبحت قوات النمر التي يقودها سهيل الحسن، الميليشيا الوحيدة التابعة للدولة التي لم تُدمج بالكامل بعد في الهيكل العسكري الرسمي. وعلى الرغم من أن الحسن جاء أصلاً من الأجهزة الأمنية وانضم لاحقاً إلى الجيش، فقد سمح له بتجنيد مقاتلين من خارج الأجهزة الأمنية والجيش، وأخذ يعمل على نحو مستقل ولكن بالتنسيق مع الجيش السوري. وشارك الحسن، بحضور بشار الأسد، في نقاش مباشر مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارة بوتين المفاجئة لقاعدة حميميم العسكرية في طرطوس في أواخر عام ٢٠١٧.

يعمل الدعم العسكري الإيراني لسوريا من خلال تسلسل هرمي يخضع له الجيش السوري والكيانات التابعة له. وقد اشتكت عناصر من قوات الدفاع الوطني من أن الميليشيات غير السورية مثل حزب الله تتمتع بمعاملة تفضيلية.^{٧٥} وتأخرت رواتب بعض مقاتلي قوات الدفاع الوطني لعدة أشهر بانتظار موافقة الرئيس على صرف الأموال، في الوقت الذي كان فيه أعضاء الميليشيات غير السورية يحصلون على رواتب أعلى تصلهم من إيران مباشرةً، وقد دفع هذا ببعض السوريين غير الشيعة حتى إلى السعي للالتحاق بميليشيات ذات غالبية شيعية (مثل الفرع السوري لحزب الله). كذلك أُعطيت الأولوية في العديد من صفقات تبادل الأسرى لإطلاق سراح عناصر الميليشيات غير السوريين المحتجزين لدى المعارضة.^{٧٦}

تبين الديناميات التي أوضحتها أعلاه أنه على الرغم من اختلاف إيران وروسيا في أساليب بسط نفوذيهما في سوريا، فإن النتيجة النهائية في كلتا الحالتين هي إفراط الدولة السورية. تعتمد استراتيجية إيران طويلة المدى بسط نفوذها في سوريا على إنشاء دعم من الأسفل إلى الأعلى ومؤسسات موازية لمؤسسات الدولة، واختراق هذه الدولة. وبالتالي يمكن استخدام صعف مؤسسات الدولة لتبرير الحاجة إلى المؤسسات التي تدعمها إيران. وعلى العكس من ذلك، فإن استراتيجية روسيا في سوريا مبنية على إبقاء مؤسسات الدولة قوية وموالية لها في الوقت نفسه، حتى لو اقتضى ذلك إعادة تشكيل تلك المؤسسات.

بين روسيا وإيران تحالف مصلحة في سوريا تحرّكه مصالحهما والتطورات على الأرض، وهو على حساب سيادة سوريا. وترى كل من روسيا وإيران في سوريا منطلقاً لوجود استراتيجي طويل الأجل في بلاد الشام. ولكن هذين الراعيين، وعلى الرغم من كونهما حليفين برغباتيَّن، إلا أنهما يتنافسان على الموارد والسلطة داخل سوريا. ويوضح هذا من بين أمور أخرى في النزاع على السيطرة الجغرافية. ففي عام ٢٠١٧، حاولت إيران إقناع الحكومة السورية بمنحها أرضاً تحيط بطار دمشق وتمتد إلى ضريح السيدة زينب الشيعي في دمشق، متذرعة بالتنمية الزراعية. ومن شأن الوجود الدائم لإيران في تلك المنطقة أن يمنحها ميزة استراتيجية ويتيح لها حماية مصالحها أيضاً من خلال تسهيل نقل الأسلحة والمقاتلين من حزب الله والميليشيات الأخرى التي تدعمها إيران عبر الحدود السورية اللبنانية. ولكن روسيا اعترضت مع ذلك على هذا الطلب. وبدلًا من ذلك، دفعت الحكومة السورية إلى منح إيران أرضاً بالقرب من الرقة، في الشمال الشرقي من البلاد، على أمل منع توسيع القوة الإيرانية في المناطق الاستراتيجية.^{٧٧}

^{٧٣} تشلووف، م. (٢٠١٧)، «إيران تعيد إسكان سوريا بال المسلمين الشيعة للمساعدة في تشديد سيطرة النظام»، الغارديان، ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ (<https://www.theguardian.com/world/2017/jan/13/irans-syria-project-pushing-population-shifts-to-increase-influence>).

^{٧٤} مقابلة هاتفية مع خبير عسكري في دمشق، آيلول / سبتمبر ٢٠١٨.

^{٧٥} مقابلات مع عناصر من قوات الدفاع الوطني، دمشق، آيلار / مايو ٢٠١٨.

^{٧٦} مقابلات مع عناصر من قوات الدفاع الوطني، دمشق، آيلار / مايو ٢٠١٨.

^{٧٧} مقابلات مع أفراد من الجيش في دمشق، حزيران / يونيو ٢٠١٨.

يشغل نفوذ روسيا العسكري المتزايد في سوريا منافسة مع إيران على الأرض، وتستغل روسيا تحركات الجيش السوري تكتيكياً لشُيُّن أن لها اليد العليا. وتسعى روسيا - بالاتفاق مع إسرائيل - في جنوب غرب البلاد على طول الحدود الإسرائيلي إلى احتواء الوجود الإيراني باستخدام قواتها في المنطقة. وتستعيد هذه القوات الأرضي من الجماعات الثورية جنباً إلى جنب مع جنود الجيش السوري. ويضمن الوجود الروسي حberman الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، التي ساعدت في القتال ضد المتمردين، من لعب دور على المدى البعيد في البلدات والمناطق المستعادة.^{٧٨}

وفي أمثلة أخرى ركّزت إيران أنظارها على السيطرة على داريا بعد أن طردت ميليشياتها سكان البلدة، وهي تخطط لتوسيع مزار السيدة سكينة هناك لإنشاء مركز ديني، وكذلك لإنشاء طريق سريع يمتد عبر درعا إلى مزار السيدة زينب في دمشق. ولكن روسيا القلقة من احتمال استغلال إيران للفراغ السكاني في داريا عرقلت هذه الخطة، وأخذت تضغط اليوم على محافظة دمشق للعمل من أجل عودة سكان المدينة الأصليين. وشنت روسيا سابقاً، خلال معركة استعادة شرق حلب في عام ٢٠١٦، غارات جوية على مدينتي الفوعة وكفرنا، وكلاهما موقعان استراتيجيان لإيران، لاجبار الميليشيات التي ترعاها إيران على رفع الحصار الذي ضربته لمنع إخراج حلب. وقد منع مقاتلو حزب الله لاحقاً في عام ٢٠١٧ الجنود الروس من دخول وادي بردى أثناء حصار تلك المدينة.^{٧٩}

يظهر تهميش الدولة السورية جلياً في التنافس بين إيران وروسيا لحشد الدعم لكل منهما في المجتمعات السورية. وقد أصبح نفوذ إيران الديني في سوريا أكثروضحاً من ذي قبل، ويفرض هذا النفوذ ممارسات وقواعد دينية محافظة حتى في المناطق التي لا يرحب فيها المجتمع السندي ولا العلويون الموالون للنظام بهذا النوع من العادات والتقاليد.^{٨٠} بدورها تستفيد روسيا من التوترات الناشئة عن هذا الوضع وتطرح نفسها على أنها أكثر ملائمة للظروف والتفضيلات المحلية. وتميل موسكو إلى تفهم الاستياء السندي بالذات في محاولة للحد من السيطرة الإيرانية. وعلى سبيل المثال، نشرت روسيا الشرطة العسكرية الشيشانية (السندي) لتوفير الأمن في المناطق التي عادت مؤخراً إلى سيطرة الحكومة. وتحاول إيران مواجهة هذه الجهود من خلال التوجه إلى السُّنة الموالين للنظام مباشرةً، بدلاً من محاولة الوصول إليهم عبر مؤسسات الدولة السورية.

ثمة تقييد آخر يواجه النظام السوري وهو أنه يفتقر إلى القدرة على الوفاء الكامل بالوعود الاقتصادية لرعايا الخارجيين. فعلى الرغم من توقيع كل من روسيا وإيران عقوداً اقتصادية مع الحكومة السورية، إلا أن روسيا تمارس ضغوطاً على الحكومة السورية لتضمن حصولها على حصة الأسد. ونقلت مجلة RVB الروسية المهمة بالأعمال التجارية في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ عن مسؤول حكومي سوري قوله إن عقداً لتعدين الفوسفات «كان سيمُنح بالفعل لإيران، ولكن الخيار في النهاية جاء لصالح روسيا».^{٨١} وبعد شهرين من ورود تقارير عن اهتمام إيران بشراء صفقات في قطاع الطاقة مع الحكومة السورية، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ديمتري روغوزين بعد اجتماع مع الرئيس الأسد في دمشق إن روسيا «حقاً معنوياً في توقع عوائد مالية من جهودها لتحرير سوريا من الإرهابيين»، مضيفاً أن «السلطات السورية ترغب في العمل مع روسيا، وروسيا ودها، من أجل إعادة بناء جميع قدرات البلاد في مجال الطاقة».^{٨٢}

روسيا، وليس الدولة السورية، هي من يُظهر القدرة على فرض السلطة على المنتفعين المرتبطين بالنظام.

هناك عاملان يساعدان في زيادة نفوذ روسيا على الدولة السورية، أولهما أن روسيا أصبحت أهون الشررين من جانب المعارضة، وذلك بفضل جهودها (المحدودة) في كسب قلوب السكان المحليين وعقولهم. على سبيل المثال، في الغوطة الشرقية، على الرغم من أن القوات الروسية كانت مسؤولة جزئياً عن القصف العنيف للمنطقة وتشريد سكانها، فقد وفرت أيضاً ممراً آمناً للمقاتلين الذين استسلموا؛ كما منعت القوات الروسية في بعض مناطق القوات السورية الموالية للنظام من النهب. كذلك انتشرت الشرطة العسكرية الروسية في دوما للحفاظ على النظام، حيث قدم الروس أنفسهم كمحترفين قادرين على حماية السكان ومنع أعمال العنف والتجازوات الأخرى من قبل الجيش السوري والمليشيات الموالية للنظام المدعومة من إيران. وشهودت الشرطة العسكرية الروسية علناً وهي تعاقب الجنود والمليشيات السورية من شاركوا في النهب في إحدى الضواحي الجنوبية لدمشق بعد السيطرة عليها من قبل القوات الموالية للنظام.

وتُوسع روسيا سلطتها بما يتجاوز نطاق المجال العسكري، فهي تعمل اليوم على فرض النظام في سوريا، وتدير ظهرها لأمراء الحرب الأقوياء الذين دعمتهم ذات يوم في ساحة المعركة. كان أين جابر من أوائل الأسماء المستهدفة، إذ صادرت القوات الروسية ممتلكاته وفككت ميليشياته الخاصة.^{٨٣} وهكذا تكون روسيا، وليس الدولة السورية، هي من يُظهر القدرة على فرض السلطة على المنتفعين المرتبطين بالنظام. وفي المجال الأمني، ترى روسيا أن إدارة المخابرات العامة هي أكثر فروع الأجهزة الأمنية الموثوقة في سوريا، كما تعمل عن كثب مع إدارة الاستخبارات العسكرية والشرطة العسكرية.

^{٧٨} بسام، ل. و بيري، ت. (٢٠١٨)، «حصري: صرح مسؤولون عن تحرك روسي في سوريا تسبّب في احتكاك مع القوات المدعومة من إيران»، رويترز، ٥ حزيران / يونيو ٢٠١٨، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syri-2018-idUSKCN1J125S>.

^{٧٩} سنجاب، ل. (٢٠١٨)، «تزايد التناقض بين روسيا وإيران في سوريا»، تشارات هاوس، شباط / فبراير ٢٠١٨، <https://syria.chathamhouse.org/research/russia-and-iran-are-increasingly-competitive-in-syria> (آخر دخول في ٣٠ تموز / يوليو ٢٠١٨).

^{٨٠} المرجع نفسه.

^{٨١} لـ سوريا ربيوت (٢٠١٧)، «استئناف صادرات الفوسفات ولكن الأسعار المنخفضة، لمصلحة الروس، ستخد من الإيرادات»، ٢٤، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ <http://www.syria-report.com/news/oil-gas-mining/phosphate-exports-restart-low-prices-russian-stake-will-limit-revenues> (آخر دخول في ٣٠ تموز / يوليو ٢٠١٨).

^{٨٢} لـ سوريا ربيوت (٢٠١٧)، «روسيا تهيمن على موارد الطاقة السورية»، ١٩، كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ <http://www.syria-report.com/news/economy/russia-lays-claims-over-syria-E2%80%99s-energy-resources> (آخر دخول في ٣٠ تموز / يوليو ٢٠١٨).

^{٨٣} مقابلات مع رجل أعمال في دمشق، تموز / يوليو ٢٠١٨.

أما العامل الثاني فيكمن في واقع أن روسيا هي الفاعل الأكثر أهمية على المستوى الدولي. وفي حين تسعى كل من إيران وروسيا إلى تحقيق مصالحهما الخاصة في سوريا، وكثيراً ما تستخدمان تكتيكات عسكرية وحشية. إلا أن روسيا أيضاً تطرح نفسها على المستوى الدولي على أنها الوسيط المستقبلي للسلام في سوريا. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن الرؤية الروسية «للسلام» تختلف عن الرؤية المعترف بها دولياً. وعلى سبيل المثال، يحابي النظام سكان المناطق الموالية في مسألة توفيره للخدمات الأساسية وغالباً ما يعاقب المناطق التي استعادها من المعارضة، ويحظى هذا النهج بباركة روسيا. وما يلفت الانتباه في سوريا اليوم بالدرجة الأولى هو مدى تقلص فاعلية الدولة السورية عموماً في المناقشات الدائرة حول التوصل إلى السلام، حتى في ضوء آثار تكتيكاتها التمييزية.

5. المسار المستقبلي لدولة المقايسات

لم تنهَ الدولة السورية على الرغم من أنها ومؤسساتها قد استنفدت على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الموارد البشرية طيلة السنوات السبع الماضية. لقد أصابت الدولة السورية العطب، ولكنها تمكنت من الحفاظ على العلاقات مع المؤسسات العامة حتى في أماكن مثل الرقة ودير الزور أثناء وجودها تحت سيطرة تنظيم الدولة، وكذلك في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد. وحافظ النظام على علاقة براغماتية مع الأكراد في الشمال الشرقي متغاضياً عن جهودهم لإقامة منطقة تتمتع بالحكم الذاتي دون الإشارة إلى أن هذا التغاضي سوف يتسع ليشمل اعتراف الدولة السورية.^{٨٤}

تناقض هذه المرونة تناقضاً حاداً مع تقييمات سوريا بوصفها دولة هشة، ويجادل ستيفن هايدمان بأن سوريا بدلًا من ذلك «دولة شرسة»، إذ تتم إدارة الحكم «كتعبير عن صراع وجودي صفيي النتائج يعزز فيه الصراع عزم نخبة حاكمةٍ على الدفاع عن التراتبية المؤسسية القائمة بالقوة».^{٨٥}

بيّنت هذه الورقة أن قضية سوريا أكثر تعقيداً من ذلك، وربما تكون التراتبية المؤسسية للدولة قد حافظت على بقائها، وربما كانت سياسة المقايسة سمة من سمات الدولة السورية في عهدي الأسد الأب والابن، ولكن الطريقة التي تمارس بها الدولة السلطة قد تغيرت. وحتى لو كسب النظام الحرب عسكرياً فإن لهذا انعكاساته على سلطة الدولة في ضمان الاستقرار. وفي حين يقدم الجيش والأجهزة الأمنية خدمات أساسية محدودة، فإن استعادة هذه الخدمات لم تحدث على المستوى الوطني مثلاً يزعمه النظام. وقد قوّضت سياسة المقايسة وافتقار الدولة إلى الفاعلية حكومة الظل.

انتشرت الفوضى المنظمة التي خلقتها النظام، ومن غير المؤكد أن الدولة ستكون قادرة على السيطرة على البلاد في ظل أي سيناريو مستقبلي للتسوية مع بقاء النظام الحالي قائماً، ذلك نظراً إلى تقويض قدرتها على السيطرة وكونها أصبحت تعتمد على علاقات المقايسة لممارسة السلطة.

هناك عدة عوامل سعيق قدرة الدولة على السيطرة على المدى الطويل. أول هذه العوامل وجود الآلاف من عناصر الميليشيات الأجنبية الذين جلبتهم إيران إلى البلاد. ومن المستبعد أن يغادر هؤلاء المقاتلون البلاد طوعاً. واستقر الكثيرون منهم اليوم في سوريا بعد استيلائهم على الممتلكات واستقرار أسرهم هناك.^{٨٦} وكما نجح حزب الله في الحفاظ على وضعه الخاص في لبنان بعد انسحاب إسرائيل في عام ٢٠٠٠، من المرجح أن تبقى الميليشيات العراقية والإيرانية واللبنانية على وجه الخصوص في سوريا بمجرد انتهاء الحرب طالما بقي النظام الحالي في السلطة.

وإذا ما استخدمنا التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ كنموذج مقارن، فإن تكتيكات حرب العصابات - على الرغم من إلقاء اللوم على الجهاديين السنة بصورة معلنة - غالباً ما استُخدمت من قبل إيران كلما تعرضت للضغط. ومع تصاعد مثل هذه الضغوط في واشنطن وكذلك في تل أبيب، فإن الجهود الرامية إلى احتواء إيران قد تدفعها لاستخدام وكلائها في سوريا لزعزعة الاستقرار.

ولا يعني الاتفاق الأخير بين إسرائيل وروسيا بشأن تأمين حدود إسرائيل مع سوريا وتنظيفها من أي ميليشيات إيرانية - وكذلك التنسيق الإسرائيلي - الروسي بشأن الغارات الجوية في سوريا - أنّ موسكو في وضع يمكّنها من قوة إيران وتأثيرها على الأرض. كما أن نظام الأسد غير قادر على كبح جماح إيران أيضاً، فإيران ترى في الأسد عميلاً لها ولن تتسامح على الإطلاق مع أي محاولة للنظام لتقليل نفوذه.^{٨٧}

يتمثل العامل الثاني الذي يعيق سلطة الدولة السورية في أجندة إيران لحشد الدعم الشعبي. إذ تعمل إيران على تعزيز هذا النفوذ منذ الثمانينيات، وقد استخدمت شبكات ومؤسسات اجتماعية لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى مركزها الثقافي الرئيسي في دمشق لتنفيذ مشاريع تهدف إلى شراء ولاء السكان. ويدلّ تورط إيران في إنشاء ميليشيات سورية، فضلاً عن تأسيسها لمبادرات مدنية، على أنّ موجة نفوذها في سوريا لا يعتمد على إقامة مؤسسات موازية للدولة فحسب، بل يعتمد أيضاً على اختراق الدولة.

لذلك تتمتع الميليشيات الإيرانية والعديد من مؤسساتها غير العسكرية في سوريا بشرعية من الدولة على غرار تلك الممنوحة لحزب الله في لبنان ولقوات الحشد الشعبي في العراق. ويعود هذا الطريق لوجودهم على المدى الطويل. ومن الصعب أن نتوقع قبول اندماج قوات الدفاع الوطني في القوات النظامية بمجرد انتهاء النزاع، نظراً إلى تلقي أفراد الدفاع الوطني لرواتب أعلى وامتيازات أكثر من نظائهم في الجيش السوري. ويواجه النظام قدرًا من الاستياء المحلي من الموالين الذين

^{٨٤} ذي إيكonomisti (٢٠١٨)، «هل يمكن للأكراد سوريا السيطرة على أراضيهم؟»، ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٨.

^{٨٥} «ما بعد المشاشة: سوريا وتحدي إعادة العمار في الدول الشرسة»، ص. ٢.

^{٨٦}

^{٨٧} قال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في المؤتمر الثالث لجواريات البحر الأبيض المتوسط عندما سُئل عن موعد مغادرة القوات الإيرانية لسوريا: «لن نذهب إلى أي مكان». وقال ظريف: «إن هدف الإدارة الأمريكية هو إخراج إيران من

^{٨٨} سوريا». لا يمكن للولايات المتحدة وروسيا أن تقررا عن إيران. نحن موجودون في سوريا بناء على طلب الحكومة السورية. هذه منقطتنا، هذا الخليج هو الخليج الفارسي وليس خليج المكسيك. لن نذهب إلى أي مكان. هذه منقطتنا ولن نغادرها، لن نغادر وطننا.

لا يشعرون بالراحة إزاء الجهود الإيرانية على المستوى الشعبي للترويج لأجندة دينية وثقافية يراها الكثير من السوريين، من بينهم العلويون أنفسهم، غريبة عن المجتمع السوري.^{٨٨}

ويتمثل العامل الثالث الذي يؤثر على سلطة الدولة السورية في مدى التفوّذ الاقتصادي الإيراني والروسي في البلاد. حُولت إيران ٣,٦ مليار دولار أمريكي إلى الحكومة السورية بما ينصل بالشّؤون الحربية في عام ٢٠١٣، وحُولت مبلغ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ وأنشأت إيران مؤسسات تجارية وشركات تعمل نيابة عنها لتمكن من الحفاظ على وجود دائم في سوريا. وتتعلّم روسيا في الوقت نفسه لاستفادتها من إعادة إعمار سوريا، إذ تدعو الحكومة الروسية رجال الأعمال والشركات الروسية إلى إبرام صفقات مع الحكومة السورية. كما تسبّبت الحرب في سوريا أيضًا بنقص كبير في العمالة الماهرة،^{٨٩} ما يشكّل تحديًّا لإعادة التنمية بعد الحرب.^{٩٠} ومن المرجح أن تصبح الدولة السورية المستقبلية أكثر اعتمادًا على العمال المتخصصين الذين توفرهم إيران والصين وروسيا في مجالات مثل الهندسة المعمارية والطه وتقديم الخدمات.

من المرجح أن تصبح الدولة السورية المستقبلية أكثر اعتمادًا على العمال المتخصصين الذين توفرهم إيران والصين وروسيا في مجالات مثل الهندسة المعمارية والطه وتقديم الخدمات.

أما العامل الرابع فهو عمل إيران جغرافيًّا وديموغرافيًّا لتأمين نفوذها على المدى الطويل. لقد تمكّن حافظ الأسد من بناء نظام تسيطر فيه الأقلية العلوية على البلاد على الرغم من أن غالبية السكان من السنة، وجّل حافظ الأسد العلوين من الجبال في الثمانينيات وأسكنهم في أحياء فقيرة في منطقة جبل قاسيون المحيطة بدمشق، التي تشمل كلاً من عش الورؤ وجبل الرز والمزة،^{٩١} وأصبح الكثير من سكان هذه المناطق اليوم أعضاء في الأجهزة الأمنية وقوات الدفاع الوطني، ولعبوا دورًا محوريًّا في الحملة على مناطق المعارضة ذات الأغلبية السنّية.

وُطبّق إيران اليوم نموذجًا مشابهًا عن طريق زرع القادمين الجدد من الشيعة من أماكن أخرى في المنطقة (أي من لبنان والعراق) في المناطق الحساسة في دمشق. ومنح العديد من هؤلاء القادمين الجنسية السورية.^{٩٢} ومع أن أعدادهم ما تزال قليلة، إلا أن من شأن موقعهم الاستراتيجي تسهيل الجهود للسيطرة على العاصمة إذا ما انقلب الظروف السياسية والاقتصادية ضدهم، وهذا مشابه لحالة حزب الله في لبنان، إذ ساعد شراء الحزب للعقارات في جميع أنحاء البلاد على الاستيلاء السريع على بيروت في أيار / مايو ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من أن إيران لا تحظى بنفس الدوائر الشيعية الكبيرة من الأنصار في سوريا كالتي تتمتع بها في لبنان أو العراق، إلا أنها لا تحتاج إلى الكثير من المقاتلين أو الموالين للحفاظ على نفوذها. فقد أقامت في العراق ولبنان تحالفات سياسية مع السنة والمسحيين. ومثل الائتفادات السياسية المؤيدة لإيران في العراق ولبنان، التي يمكن أن تمنع أي اتفاق وطني لا تتوافق عليه إيران، تذكيرًا قويًّا بقدرة إيران على زعزعة مستقبل سوريا بصرف النظر عن أجندة بشار الأسد.

يمكن الحد من نفوذ إيران في سوريا، لكن من الصعب التنبؤ بإمكانية القضاء على هذا النفوذ. وتلعب إيران على المدى الطويل مثلاً يظهر جليًّا في كل من لبنان والعراق، وهي تضمّن استراتيجياتها على فترات زمنية متعددة لأجيال، ما يرجح أن تبقى السيادة السورية معرضة للخطر في المستقبل المنظور.

ستحتاج الدولة السورية في فترة ما بعد الحرب أيضًا إلى استيعاب الطموحات المتزايدة للمنتفعين. ولا يرجح مستقبلاً أن تقتصر الميليشيات الموالية للنظام دورها على المسائل العسكرية والأمنية، فقد رأينا كيف تطورت قوات الحشد الشعبي في العراق من مرحلة الميليشيات لتغدو جهات فاعلة سياسية خاضت الانتخابات البريطانية عليناً (بالفعل، احتلت قوات الحشد الشعبي المرتبة الثانية في الانتخابات الوطنية الأخيرة في عام ٢٠١٨). وتحوّل حزب الله اللبناني هو الآخر من ميليشيا سابقاً إلى أقوى حزب سياسي في لبنان اليوم. تمثّل الاختلاف في كل من العراق ولبنان في أنَّ ظهور الجماعات شبه العسكرية الموالية لإيران لم يحدث في سياق نظام سطوي قائم، مثلما كان الحال في سوريا، ولكن ضعف سيطرة النظام على البلاد قد يسمح بظهور لاعبين سياسيين جدًا من شأنهم أن يزيدوا مطالبهم من الدولة. ولدى المنتفعين من النظام من مجتمع الأعمال القدرة على التطور ليصبحوا لاعبين سياسيين، ما يجعل الخط الفاصل بين النخب السياسية والاقتصادية يتلاشى ويؤدي إلى تفاقم الفجوة في توزيع الثروة.

^{٨٨} انظر أيضًا ذات سوريا بيروت (٢٠١٨)، «إيران وروسيا تدفعان أيضًا باتجاه التأثير في قطاع التعليم السوري؟، كانون الثاني / يناير ٢٠١٨».

^{٨٩} سوريا تصادق على خط اقتصاد جديداً بـ١٠٠ مليار دولار من إيران، رويترز، ٨ مارس / مارس ٢٠١٥، (آخر دخول في ٣١ مارس / مارس ٢٠١٨).

^{٩٠} ويستال، س. والخالدي، س. (٢٠١٥)، «سوريا تصادق على خط اقتصاد جديداً بـ١٠٠ مليار دولار من إيران»، روبيز، ٨ مارس / مارس ٢٠١٥، (آخر دخول في ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٨).

^{٩١} سينابس (٢٠١٨) Synaps، «العودة إلى الوضع الطبيعي: كيف تغير المجتمع السوري؟»، (آخر دخول في ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٨).

^{٩٢} تشير تقدّرات عام ٢٠١٧ إلى وجود خسارة هائلة في أسلال البشري بنسبة ٣٠٪ في المائة من عام ٢٠١٠، انظر مجموعة البنك الدولي (٢٠١٧)، «حصيلة الحرب: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع في سوريا»، ١٠، مارس / مارس ٢٠١٧، ص. ٥٣.

^{٩٣} أفاد مارتن تشلوف في كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ أنه في داريا، جنوب غرب دمشق، انتقلت أكثر من ٣٠٠ عائلة شيعية عراقيّة إلى الأحياء التي هجرها الثوار في آب / أغسطس الماضي (٢٠١٦) كجزء من صفقة الاستسلام». تشلوف، م.

^{٩٤} «إيران تعيد إسكان سوريا بال المسلمين الشيعة للمساعدة في تعزيز سيطرة النظام»، الغارديان ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧، (آخر دخول في ٣٠ مارس / مارس ٢٠١٨).

^{٩٥} (آخر دخول في ٣٠ مارس / مارس ٢٠١٨).

تضمن الطبيعة المربحة للنزاع أن بعض أمراء الحرب - من خلفيات ميليشياوية وغير ميليشياوية - لديهم مصلحة في الحفاظ على حالة عدم الاستقرار. وتلتقي في هذه الحالة مصالحهم مع مصالح الجماعات المتمردة في المناطق المنكوبة في البلاد، التي لن تتوقف فلولها عن القتال حتى لو افترضنا فوز النظام في الحرب عسكرياً. فقد تفاقمت أسبابهم للثورة والانتقام بعد أكثر من سبع سنوات من النزاع. لذلك من المرجح أن تشهد سوريا موجات من هجمات التمرد المماثلة لتلك التي حدثت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حتى وإن جرى التوصل إلى تسوية للنزاع. وسوف تتوالى في الوقت نفسه وحشية النظام، ما سيخلق سلسلة جديدة من المظالم التي لا توفر أجواء مثالية للسلام والاستقرار على المدى الطويل.

توقع روسيا كل هذه التحديات، لذلك تواصل سعيها لتشكيل مؤسسات جديدة و/ أو إعادة تشكيل المؤسسات القائمة عن طريق تعين أفراد يرى الروس أنهم قادرون وموثوقون (مثلاً حديث مع إنشاء الفيلق الخامس). ويشير هذا إلى أن روسيا تتصور لنفسها نفوذاً على المدى الطويل في سوريا، سواء من جهة وجودها العسكري أو من خلال الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية. وتحاول روسيا تأكيد سيطرتها من أجل تقديم نفسها بصفتها واضع الأجندة السياسية في البلاد، وأن تُظهر للعالم أنها قادرة على استعادة الدولة السورية من جديد (على الرغم من أن أي «إعادة تأهيل» ستكون حتماً وفق شروط موسكو). وتكمّن المفارقة في أن روسيا، على الرغم من مسؤوليتها الجزئية عن الحرب والدمار في سوريا، ترى نفسها أكثر الأطراف قدرة على فرض الاستقرار واستعادة النظام، ولكن إيران قد تعرقل تحقيق هذه الأجندة.

وباختصار، ثمة مجموعة من العوامل التي تشمل افتقار الدولة السورية للقدرة على فرض السيطرة، والوضع غير المثالي على الأرض، وقدرة إيران على التدخل لإفساد الوضع في مواجهة خطط روسيا لتحقيق الاستقرار؛ وتزايد الضغوط الدولية على إيران؛ والاستياء الشعبي من إيران في أوساط السنة والعلويين في سوريا، ما يعني أنَّ من المرجح دخول سوريا في فترة طويلة من التوازن غير المستقر في مرحلة ما بعد النزاع، يتعايش فيها جميع أصحاب المصالح المؤيدون للنظام تعايشاً يشوبه الاضطراب.

٦. الخلاصة والتوصيات

لا يزال الجهاز الأمني للدولة يحكم سوريا بيدٍ من حديد، ولكن النظام لم يعد يسيطر على البلاد كما في السابق. إذ يفتقر النظام إلى الموارد والشرعية لتوفير السلام والاستقرار. كما أوجد النزاع شبكات اقتصادية وأمنية غير رسمية جديدة تؤدي إلى تأكيل الأمن في سوريا. ويحول الفساد المستشري بين هذه الشبكات سوريا من دولة «ظل» إلى دولة «مقاييس». ما يقوض الفكرة المترقبة في أن النظام قد يكون شريكاً اقتصادياً وأمنياً للمجتمع الدولي.

ويensus رعاة النظام الخارجيين، إيران وروسيا، لتحقيق نفوذ طويل المدى في البلاد، وعلى الرغم من تعاونهما في بعض الجوانب، إلا أن تنافسهما المتزايد على السلطة يزيد من تأكيل سيادة سوريا. ولا شيء من هذا يبشر بالخير بالنسبة لاحتمال عودة اللاجئين إلى سوريا. ولا يُؤشر أيضاً إلى احتمال عودة البلاد إلى دولة الظل التي كان عليها الحكم قبل عام ٢٠١١. إن سوريا اليوم ليست دولة ذات سيادة ولا دولة مدنية، بل دولة ديكاتورية تشبه المافيا خاضعة للانتداب الروسي والنفوذ الإيراني.

لا يمكن احتواء الأزمة داخل الحدود السورية، ومثلاً أثرت الحرب السورية على أوروبا على وجه الخصوص، وعلى الغرب عموماً، فإن عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناشئ عن مجموعة المشاكل التي ناقشتها هذه الورقة سوف تفرض المزيد من التحديات الإضافية أمام المجتمع الدولي.

ما الذي يمكن للغرب فعله اليوم: توصيات

بهوجب الظروف الراهنة في سوريا فإن تنفيذ أي خطة لتحقيق الاستقرار سيكون بشرط روسية، إذ تزيد روسيا من نطاق نفوذها على الرغم من المقاومة الإيرانية. وقد مهد تفاصيل الولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع عن التحرك في سوريا الطريق لروسيا «لامتلاك» الأوراق في النزاع السوري، بمعنى تحديد شدته ومساره. ولا يمكن سوى للولايات المتحدة تغيير هذه الصيغة ومنع روسيا من السيطرة على مجردات الوضع ونتائجها في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع. ولا يوجد في ظل الظروف الحالية ما يحفز روسيا على تغيير استراتيجيتها في سوريا. ويعتبر على واسططن إشراك موسكو دبلوماسياً كشريك؛ وإلا فإن الولايات المتحدة ستكون قد سلمت السيطرة على سوريا وببلاد الشام بالجملة لروسيا، وسوف تسمح بتنفيذ النسخة الروسية الإشكالية من «السلام». ينبغي على الولايات المتحدة موازنة النفوذ الروسي وعدم السماح لقوة واحدة بوضع الأجندة السياسية في سوريا.

إن إدارة الرئيس دونالد ترامب مصممة على مكافحة نفوذ إيران في الشرق الأوسط، ولكن مواجهة الانخراط الإيراني في سوريا لا تكون من خلال القوة العسكرية، إذ يمكن أن توفر العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية بالاتصال المتبادل مع روسيا المزيد من الرخص والقوة في هذا الصدد. ويمكن أيضاً مثل هذا الجهد أن توفر إمكانية دفع بعض الميليشيات غير السورية المدعومة من إيران إلى خارج سوريا، على الرغم من أن هذا لن ينهي وجود إيران في البلاد. ويمكن في الوقت نفسه أن يكون الاستياء المتزايد بين المجتمعات المحلية - سواء كانت موالية أو معارضة - تجاه المحاولات الإيرانية على الصعيد الشعبي لتغيير هوية سوريا عاملاً هاماً في مكافحة النفوذ الإيراني.

وتتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الناس، حتى بين المهاجرين، يتحملون النظام على مضض فقط، ولا يدعونه بكل الإخلاص والولاء اللازمين. إن إدراك الفرق بين النظام والدولة أمر حاسم في هذا الصدد. لقد عمل النظام بنحوٍ فاعل على طمس الحد الفاصل بينه وبين الدولة. لذا تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى وضع استراتيجيات مواجهة لهذا التكتيك.

ينبغي أن تكون قضية عودة اللاجئين من بين عناصر هذه الاستراتيجية. وفي حين تضغط روسيا من أجل عودة اللاجئين، إلا أنها تcum بشكل استباقي كل ما يتعلق بالمساءلة، وقد أمرت موسكو النظام على سبيل المثال بالإفراج عن الملفات المتعلقة بالمحتجزين الذين ماتوا في المعتقلات لكي يمكن إغلاق هذا الملف ولضمان عدم طرحه في المفاوضات المستقبلية حول السلام. مع ذلك، ليس هناك ما يضمن عدم وجود معتقلين جدد من أولئك الموجودين بالفعل داخل سوريا أو من العائدين إليها. ويعتبر على الغرب الإقرار بأن اللاجئين لا يهلكم العودة إلى سوريا في ظل الظروف الحالية حيث لا يتمتعون بأي حقوق أو أمن، وحيث يمكنون عرضين لخطر الهمجات الانتقامية من جانب المجتمعات المحلية، ويواجهون ظروفاً معيشية قاسية. يتعين على الدول الغربية أن تصر على تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في أي مفاوضات مع روسيا حول اللاجئين، وألا يطبق هذا القانون على العائدين وحسب، بل أيضاً على الذين بقوا داخل سوريا.

العنصر الآخر هو إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الذي روجت له روسيا أيضًا لأنها مستمرةً حول إمكانية تحقيق الاستقرار كخطوة على المدى القصير، وسط المزيد من المكاسب العسكرية للنظام السوري، وعلى الرغم من التصريحات العلنية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والدول الغربية والكيانات الدولية بأنه لا يمكن إعادة البناء في سوريا دون إجراء عملية سياسية أولاً. مع ذلك، يجب أن يأخذ أي نقاش حول الاستقرار أو «القدرة على الصمود» في الاعتبار مخاطر المشاركة في غياب خطط للتتوسط وتنفيذ صفقة سياسية. إذ تعدّ مثل هذه الصفقة عنصراً أساسياً لأي عملية من عمليات مفاوضات النخبة التي قد يرغب الغرب من خلالها في الانخراط في السياق السوري.

ينبغي أن يكون أي تفاعل مع روسيا بشأن إعادة الإعمار أو الاستقرار مشرّطاً بصفقة سياسية وعملية شفافة، مع مراقبة دولية لمنع تشكيل الميليشيات وأمراء الحرب، ولضمان وصول السلع والخدمات إلى المجتمعات المحتاجة. فلا بد أن يكون هناك ثمن سياسي حتى لدعم البنية التحتية في سوريا، الذي يمثل مجال التكثير الأساسي حالياً لعمل الأمم المتحدة وغيرها. وينبغي أن تكون هناك شفافية بشأن المشتريات واختيار الجهات المنفذة المحلية لأي مشروع من مشاريع إعادة الإعمار، حتى الجهات المتعلقة بتقديم الخدمات مثل الكهرباء والمياه. وينبغي أن يكون هناك شروط خاصة في جميع المشاريع التي تهدف إلى مساعدة المجتمع السوري، مع الإصرار على تنفيذ المشاريع في مناطق المعارضة السابقة وفي المناطق الموالية أيضاً، وإلا ستؤدي مشاريع الاستقرار هذه في نهاية المطاف إلى تشكيل النظام (والكيانات المرتبطة به) على حساب المجتمع ككل. كما تُعدّ المشاركة الغربية مع المجتمعات في المناطق التي يسيطر عليها الثوار سابقة مهمة، لأن النظام يُظهر علامات على الرغبة في معاقبة هذه المناطق عن طريق إبعاد السكان النازحين، والحد من توفير الخدمات الأساسية. ينبعي ألا تتم هذه المشاركة بطريقة تمنح النظام السيطرة على توزيع الاعتمادات. ويجب أن تكون أي مشاريع متعلقة بقدرة المجتمع على الصمود، بما فيها المشاريع في المناطق المستعادة من الثوار، في حالة تأهب لخطر قيام النظام بإغلاق مجال العمل أمام المنظمات غير الحكومية المستقلة، والتمييز لصالح المنظمات غير الحكومية الموالية.

يؤكد هذا كله ضرورة إحياء عملية جنيف مع توقيع الولايات المتحدة زمام المبادرة لإعادة تفعيلها. وينبغي أن يكون قرار الأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقرار في سوريا وليس الخطوة الأخيرة أو المرحلي. ويمكن لسوريا بمجرد التوصل إلى تسوية سياسية العمل بعد ذلك على معالجة الفساد المستشري في مؤسساتها الأمنية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة الخارجة عن الجيش النظامي؛ ومتابعة المسار نحو تسوية وضع الأعضاء الحالين في الميليشيات الموالية للنظام؛ ووضع تدابير مواجهة ظاهرة أمراء الحرب؛ والعدالة الانتقالية المتعلقة بجرائم الحرب. تمثل جميع هذه القضايا مشاكل حقيقة، وفي حال لم تعالج معالجة شفافة في إطار عملية السلام، فسوف تُفضي إلى إضعاف قدرة الدولة السورية على ممارسة السلطة.

نبذة عن المؤلفَين

لينا الخطيب رئيسة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاalam هاوس، حيث تقود أيضاً مشروع «سوريا من الداخل» (syria.chathamhouse.org). كانت الخطيب تتولى سابقاً منصب مرکز كارنيجي للشرق الأوسط في بيروت، كما ترأست وشاركت في تأسيس برنامج الإصلاح العربي ومرکز الديموقراطية في العالم العربي التابع لمرکز الديموقراطية والتنمية وحكم في جامعة ستانفورد. وترکَ في بحوثها على علاقات الشرق الأوسط الدولية، والجماعات الإسلامية والأمن والتحولات السياسية والسياسة الخارجية، مع إيلاء اهتمام خاص للنزاع السوري، وهي باحثة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، كما كانت تشغله منصب كبيرة الباحثين في مبادرة الإصلاح العربي، وحضرت في كلية رویال هولواي في جامعة لندن. ونشرت الخطيب سبعة كتب ولها منشورات على نطاق واسع تتناول الدبلوماسية العامة والتواصل السياسي والمشاركة السياسية في الشرق الأوسط. وهي محللة لشؤون السياسة والأمن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشارك بصفة منتظمة في فعاليات مختلفة حول العالم وفي وسائل الإعلام.

لينا سنجاب مراسلة بي بي سي في بيروت وتساهم أيضاً في العديد من وسائل الإعلام الدولية وهي باحثة استشارية في مشروع «سوريا من الداخل» في تشاalam هاوس. وعملت لينا مؤخراً كمحررة إقليمية لشؤون الشرق الأوسط في الخدمة العالمية لإذاعة بي بي سي. وغطت سنجاب الانتفاضة السورية تغطية مكثفة منذ بدايتها في عام ٢٠١١ وما زالت تواكب التطورات في سوريا والمنطقة. كما غطت بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ محادثات السلام السورية في جنيف كمراسلة لشؤون العالمية في بي بي سي، وكانت قبل ذلك مراسلة لبي بي سي في دمشق منذ عام ٢٠٠٧. وقبل انضمامها إلى بي بي سي، كانت لينا مساعدة فاعلة في العديد من وسائل الإعلام من بينها نيوزويك ونيويورك تايمز. وتحمل لينا سنجاب إجازة في اللغة الإنجليزية من جامعة دمشق وإجازة في القانون من جامعة بيروت العربية، وهي حاصلة على درجة الماجستير في السياسة الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. كما فازت في أيار/ مايو ٢٠١٣ بجائزة الإعلام الدولي للتميز عن تغطيتها الصحفية لسوريا.«International Media Cutting Edge»

شكر وتقدير

تعرب المؤلفتان عن شُكرِهما للباحثين الميدانيين الذين ساعدوا في جمع المعلومات لهذه الورقة داخل سوريا، والباحثين الخارجيين، على تحليلاتهم المفيدة. والشكر موصول أيضاً مازن عزيز لتدقيقه الحقائق وتوفيره المواد المرجعية الشاملة، ولخضر خصوصاً وعمر عزيز لمراجعتهما مسودات المخطوطة، ولريناد منصور لمساعدته في هيكلة الناقاشات في الورقة، ولجيك ستاثام وجميع المشاركين في عملية التحرير في تشاalam هاوس، وخاصةً تيم إيتون وريني زليازكوفا.

تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

تشاتام هاوس، المعروف بالمعهد الملكي للشؤون الدولية، هو معهد سياسات مستقل مقره لندن. يسعى المعهد إلى بناء عالم آمن ومزدهر وعادل على نحو مستدام.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة الكترونية أو آلية، بما فيها التصوير أو التسجيل أو أي نظام لحفظ المعلومات أو استخراجها، من دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة لصاحب حقوق الطبع والنشر. ويرجى توجيه كافة الأسئلة إلى الناشرين.

لا يعبر تشاتام هاوس عن آرائه، إذ إن الآراء الواردة في هذا الإصدار هي مسؤولية مؤلفيها.

حقوق النشر © المعهد الدولي للشؤون الملكية، ٢٠١٨

صورة الغلاف: عناصر من الشرطة العسكرية الروسية يقدمون مساعدات غذائية لنازحين سوريين عائدين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة عند حاجز تفتيش في محافظة إدلب بتاريخ ١ حزيران/يونيو ٢٠١٨. وتظهر على إحدى اللافتات صوراً للزعيم الشيشاني رمضان قديروف والرئيس السوري بشار الأسد والروسي فلاديمير بوتين.

حقوق النشر للصورة © جورج أورفليان/أ ف ب/غيتي إيميجز

ISBN ٩٧٨ ١ ٧٨٤١٣ ٣٩٠ .

المعهد الملكي للشؤون الدولية
تشاتام هاوس
١٠ سينت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE
هاتف: +44 (0) 207957 5710 فاكس: +44 (0) 207957 5700
contact@chathamhouse.org www.chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٣٢٣